Zanco Journal of Human Sciences (ZJHS)

TYPE: Original article
DOI https://doi.org/10.21271/zjhs.29.1.11

OPEN ACCESS

*Corresponding author
Talib Abdulazeez Muhammad
talib.muhammad@su.edu.krd

RECEIVED :14 /07/2024
ACCEPTED :07/10/ 2024
PUBLISHED :15/02/ 2025

دور الأحزاب السياسية في التمثيل النيابي للأقليات في العراق منذ عام 2010(الإشكالية والمعالجات)

طالب عبدالعزيز محمد / قسم النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين – أربيل، أقليم كوردستان، العراق

ملخص

هذه الدراسة تهدف إلى مناقشة مسألة مساعي الأحزاب الحاكمة للسيطرة على مقاعد كوتا المخصص للمكونات في مجلس النواب العراقي، وخطورة ذوبان الوجود السياسي للأقليات الاثنية والدينية واللغوية داخل سياسات تلك الأحزاب، أو تماهت أحزاب وممثلو الأقليات مع سياسات الأحزاب المحسوبة على المكونات الكبرى، ومن ثم ضياع تمثيلهم الحقيقي، في ظل صعود الاستقطاب العرقي والطائفي وغياب الاستقطاب السياسي الأيديولوجي. مما يقضي على غاية نظام كوتا، ألا وهو ضمان حضور الأقليات وتأثيرها على القرار السياسي العام في البلد. وبذلك تسلب قدرة الأقليات على لعب أي دور حول حاضر ومستقبل البلد، وما يفرضه النظام السياسي الجديد في العراق من منطق الأغلبية المكوناتية بدلاً عن الأغلبية السياسية، ونهج المحاصصة التي بُنيت على أساسها، يقلل من الشأن السياسي للأقليات.

الكلمات المفتاحية:
الأحزاب السياسية
الأقليات
التمثيل النيابي
مقاعد الكوتا

About the Journal
Zanco Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields. https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about

المقدمة: ان صراع الأقليات على السلطة ماهو الا صراع من أجل البقاء، فيتخذ تمايزها الديني – المذهبي أو العرقي كوسيلة لتحقيق مصالحها السياسية، والحفاظ على كيانها الاجتماعي. وتعتبر الحصص المقننة لتمثيل الأقليات تمييزاً ايجابياً لتعويض النقص الحاصل في تمثيلهم السياسي داخل مجلس النيابي، نتيجة تطبيق القوانين والانظمة الانتخابية وهم أقل عدداً بالمقارنة ببقية السكان. واجهت الأقليات في العراق بأستمرار مخاطر الإرهاب والتهميش السياسي، فهم معرضون للإضمحلال والإنقراض، نتيجة التهديدات التي تشكلها استمرار حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني منذ السنوات الأولى بعد إنهيار النظام السابق في 2003. فرغم أكتساب هوية الأقليات في العراق طابعها السياسي من خلال تخصيص مقاعد لهم داخل الهيئات التمثيلية، تواجه ضغوطات متزايداً من قبل الأحزاب الحاكمة في نصيبها من المقاعد البرلمانية ومقاعد مجالس المحافظات، وبالنتيجة قد تفسد حقيقة تمثيلهم السياسي، وخصوصاً ان نهج المحاصصة الطائفية والعرقية لدى الأحزاب الحاكمة يقلل من ثقل الأقليات في التمثيل السياسي. فالأحزاب ذات الهوية الطائفية الدينية أو العرقية قد تستبعد أمكانية تسمية المرشحين من هويات مغايرة للحزب، وإن قبلوا بذلك قد لايمثلون مصالح الأقلية التي ينتمون إليها. عليه فإن وجودهم الرمزي لايكفي داخل المجالس التمثيلية، فإن حلول مشاكلهم مرتبطة بشكل مباشر بمدى سماع أصواتهم في هيئات صنع القرار.

أهمية الدراسة:تتزايد أهمية دراسات الأوضاع السياسية للأقليات الدينية والقومية في المجتمع العراقي التعددي الذي يعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية المستمرة التي تتعرض لها الأقليات، وتواجه تحديات جسيمة نتيجة التهميش السياسي تارةً ومحاولات استغلال حصصهم المقننة من قبل الأحزاب السياسية الكبيرة تارةً أخرى، فهم الحلقة الأضعف في المعادلة السياسية العراقية، في ظل غياب قوى سياسية وطنية جامعة.

أهداف الدراسة:تستهدف الدراسة الى الكشف عن مدى قدرة ممثلي الأقليات على عملية التمثيل السياسي الحقيقي عن طريق مقاعد الكوتا المخصص لهم، وخارج ما تم تخصيصها. وذلك في خضم الصراع الدائر بين الأطراف السياسية الكبرى على توسيع نفوذهم وسلطتهم في البلد، بالتالي الكشف عن موقف الأحزاب السياسية الحاكمة من نصيب الأقليات من مقاعد الكوتا، ومدى استغلالهم لتلك المقاعد لصالحهم، والآليات المستخدمة في ذلك. والبحث عن الحلول الممكنة لتحقيق استحقاق انتخابي عادل ومنصف للأقليات، وضمان تمثيلهم السياسي الحقيقي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:تكمن مشكلة الدراسة في انه رغم ان الدستور والقوانين الانتخابية أقر حق التمثيل السياسي لسائر المكونات داخل الهيئات التمثيلية، الا أن كوتا الاقليات تطمح فيها أحزاب المكونات الكبرى. وبذلك أثارت تلك المشكلة مجموعة من أسئلة منها: هل بمقدور الأحزاب الحاكمة استغلال ما خُصِصَ للأقليات من المقاعد النيابية لصالحهم؟ ماهي الآليات المستخدمة في ذلك؟ وهل أدى ذلك الى ضعف التمثيل السياسي للأقليات؟ كيف يمكن معالجة الأمر؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها ان الأحزاب السياسية الكبرى الحاكمة هي التي تقرر وتُقدر المقاعد المخصصة للأقليات، وتمارس التأثير في استحقاقهم الانتخابي، وتسعى الى استمالة حقهم في التمثيل. ومن جهة أخرى ان تعدد الأحزاب المحسوبة على الأقليات واختلاف ولائاتهم السياسية، تؤدي الى تشتت مواقفهم وتضعف قوتهم الانتخابية أمام الاحزاب الكبرى، وتفسد تمثيلهم السياسي.

منهجية الدراسة :نظراً لطبيعة الموضوع والسعي الى أثبات فرضية الدراسة وفق منهجية ملائمة، تعتمد البحث على منهج التحليل النظمي للحصول على مخرجات التي تثبت صحة الفرضية، بالإضافة الى دراسة سلوك الاحزاب السياسية، والتوصل الى التعميمات، وفق (المنهج السلوكي).

هيكلية الدراسة: تنقسم الدراسة الى مبحثين، جاء المبحث الاول بعنوان "الأقليات في خارطة الأحزاب السياسية"، حيث يتناول المطلب الاول منه كوتا الاقليات ضمن الدستور والقوانين الانتخابية، وتذكر مفهوم وهوية الاقليات المختلفة التي تشكل جزءً مهما

من تكوين المجتمع العراقي، وحقوقهم في التمثيل السياسي. اما المطلب الثاني فإنه يركز على الاحزاب المحسوبة على الاقليات.
والمبحث الثاني جاء بعنوان" كوتا المكونات في خِضم صراع الأحزاب السياسية على السلطة" حيث في المطلب الاول ندرس مصير التمثيل السياسي للأقليات في خِضم صراع الاحزاب على مقاعد كوتا المكونات، وفي المطلب الثاني ندرس التحديات والحلول أمام التمثيل السياسي للأقليات.

1: الأقليات في خارطة الأحزاب السياسية

يبدو أن الاقليات سواء كانت دينية أو قومية أو عِرقية أو لغوية أو ثقافية أو مناطقية، موجودة في سائر المجتمعات، وخصوصاً في المجتمع العراقي. بعد انهيار نظام حزب الواحد الحاكم في العراق واجه العراقيون انفلات حالة الأمن وفراغ سياسي، ومن ظواهر أخرى تفاقم حالة فوضى إجتماعية، بحيث تجاوزت التباينات من خلاله حدودها الاجتماعية الى أطر طائفية وعرقية وقبلية فاعلة في المجال السياسي، وقد إنتهجت الولايات المتحدة الأمركية خلال فترة الاحتلال والفترة الانتقالية الى أواخر 2004 آلية المحاصصة الطائفية (أو التوافقية) في تكوين مجلس الحكم(1) لتحكم من خلالها البلد وتتعامل مع سكانه. ساعدا هذا المشهد الاجتماعي–السياسي على مزيد من التباينات الاجتماعية، وتعميق الولاءات والإنتماءات الطائفية والعرقية والقبلية، وتحولها لاحقاً الى بنية ملائمة لنمو العنف بين قوى سياسية – اجتماعية(رسول، 2012: 410–411)، والطرف الأضعف في تلك المعادلة هم الأقليات، فواجه حملات التهديد والتهجير في محافظات وسط وجنوب العراق.

ان ممارسة النظام الديمقراطي تتطلب مشاركة جميع المكونات، في حالة انفراد مكون اجتماعي معين بمقاليد الحكم سوف يُكرس لقيام نظام ديكتاتوري، ويمكن تعميم تلك القاعدة على جميع المجتمعات المتعددة(السعدي، 2015: 205). وطالما التعددية الإجتماعية السياسية واقع موجود في المجتمع العراقي، تتطلب التعامل معها واحتوائها بشكلها الصحيح، لذلك أعتبرت عملية الإنتخابات الحرة والنزيهة والعمل بنظام التمثيل النسبي وضمان مشاركة المكونات الإجتماعية الصغيرة العدد فيها عن طريق مقاعد الكوتا أحد أهم آليات إدارة التنوع بشكلها الصحيح، وهي محاولة للإندماج بالدولة وانهاء حالة الإستبعاد والتهميش التي عانت منها الأقليات في العراق، واستبعاد انفراد مكون معين في السلطة. هذا المبحث مقسم الى مطلبين، في الأول نبحث عن حقوق الأقليات في التمثيل السياسي ضمن الدستور والقوانين الانتخابية. وفي المطلب الثاني نتناول مدى تمثيل الاحزاب السياسية للمكونات المختلفة.

1.1 كوتا الاقليات (المكونات)[2] ضمن الدستور والقوانين الانتخابية

يتمتع ضمان الحقوق السياسية العادلة لكافة مكونات المجتمع بأهمية بالغة في تنظيم المجتمع وإدارته وتحقيق الإستقرار السياسي وأستمراره، وترسيخ الإنتماء السياسي لدى المواطن لكيان الدولة والثقة بالنظام السياسي. ان وجود مشكلة الأقليات دليل على وجود

(1) بدأت سلطة الإئتلاف المؤقت بآلية توزيع المناصب على أساس التمثيل النسبي الطائفي والعرقي في تعيين أعضاء مجلس الحكم فمن مجموع 25 مقعداً خصصت (13) مقاعد للعرب الشيعة أي بنسبة(50% +1) أي الأكثرية المطلقة، ولكل واحد من المكونين العرب السنة والأكراد (5) مقاعد أي نسبة(20%)، أما المكونات الاجتماعية الاخرى فلم تحضى الا مكونين أثنين، حيث خصص لكل من المكون المسيحي والتركماني مقعد واحد فقط، رئاسة المجلس كانت دورية شهرية، وهذه الرئاسة كانت تمارس فقط من قبل زعماء المكونات الثلاث الكبرى (الشيعة، السنة، الكورد)، وهذا يعني إبعاد ممثلي الاقليات من تبوأ رئاسة المجلس، أي ان دورهم كان ضئيل جداً(رسول، 2012: 374).

(2) لم يُرد في الدستور العراقي لعام 2005 ولا في القوانين الانتخابية منذ 2005 مصطلح الأقلية، حيث تجنب المشرع استخدام المصطلح للدلالة على هوية جماعات قومية ودينية من سكان العراق أقل عدداً عن بقية الجماعات الأكثر عدداً، بإعتبارهم شعوباً أصيلة Indigenous Peoples، ذات جذور ضاربة في تاريخ العراق وحضارتها، فأستعيض عنه بمصطلح (مكونات) انظر:(الدائرة الاعلامة، مجلس النواب العراقي، 2013: 82)، كذلك أنظر(سلوم، 2012 :14–16)، كذلك أنظر(شعبان، 2015: 59 ومابعدها، 82 ومابعدها). على سبيل المثال ورد مصطلح المكونات في المادة 125 من دستور 2005 بقوله: "يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان الآشوريين، وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون". لكن مع كل ذلك ورد مصطلح الأقليات أخيراً في قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في فقرة (ب) المادة(11) (جريدة الوقائع العراقي رقم 4383 تشرين الاول 2015). وبالنسبة لعنوان بحثنا هذا، جاءت مصطلح (الأقليات) كمرادف لمصطلح مكونات، لأن مصطلح (أقليات) هو الأكثر تداولاً في الوسط الأكاديمي والسياسي.

خلل في العلاقة بين المجتمع والدولة، أي فقدان الدولة لوظيفتها في تمثيل كافة أطياف وقوى اجتماعية دون تميز (غليون، 1979: 90).

يتضمن هذا المطلب فروع ثلاثة، يجري فيها تحديد مفهوم الكوتا والأقلية وتحديد هوية من هم المكونات التي تعتبر الأقلية في العراق وبيان حقوق التمثيل السياسي التي منحهم الدستور والقوانين الانتخابية.

1.1.1. مفهوم كوتا الاقليات

أ- مفهوم الاقلية

في اغلب المجتمعات هناك بعض المكونات الاجتماعية تطلق عليه الأقلية وفقاً لخصائص محددة، ان مسألة حقوق الأقليات وتحديد الجماعات الإجتماعية التي تكتسب صفة الأقليات أخذ طابعاً سياسياً وهذا ما زاد من حالة الإبهام وعدم الإتفاق على تعريف متفق حول الأقلية(هادي، 2005: 203)، وبعد ان كلف القاضي الايطالي (فرانشيسكو كابورتي) مقرر اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بتقديم تعريف حتى يمكن تطبيق المبادىء الواردة في المادة 27من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 1966، قدم تعريفاً الأكثر قبولاً على صعيد الدولي والاكثر غناً حيث جاءت فيه بأن الأقلية يعني "جماعة هي من ناحية العدد أقل من بقية سكان الدولة وهي في وضع غير مهيمن– وهم من رعايا الدولة– تتوافر لأفرادها خصائص اثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن تلك التي يمتلكها بقية السكان، ويكون بينهم ولو بشكل مستتر الإحساس بالتضامن سعياً للحفاظ على ثقافتهم و تقاليدهم ودينهم ولغتهم" (سلوم، 2017: 24).

وهناك تعريف اخر لمفهوم الأقلية يحددها "جماعة اجتماعية ترسخت بشعور مشترك من الانتماء بهوية مشتركة(دينية، أصل عرقي واحد أو لغوي)، أقل عدداً بالنسبة لأكثرية أي سكان معينين، فهي في آن واحد كثيرة ولكنها غير كافية"(شابري، آني، وشابري، لورانت، 1991: 6). والموسوعة الأمريكية تُعَرف الأقلية بـ"جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع، وتمتلك قدراً أقل من النفوذ والقوة وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنةً بالجماعة المسيطرة في المجتمع. وغالباً ما يُحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى"(الجبوري، 2014: 8). بناءً على هذا التعريف يظهر اهم معالم المكون الذي تطلق عليه الأقلية ان افرادها محرومين من الحقوق المدنية والسياسية المتساوية بالمقارنة مع افراد المكون الذي تسمى بالأكثرية. وفي منظور التعامل مع الأقليات أشار ورث (L.Wirth) بأنهم " مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة، معرضين للإظطهاد ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع، بسبب الخصائص الفسيولوجية والثقافية التي تميزهم عن بقية الجماعة"(بن نوى، 2015: 47). ويفترض أن لانكتفي بأهمية الحجم الديموغرافي الصغير لتحديد مَنْ مِن المكونات يعتبرون من ضمن الأقلية، فالوزن الإقتصادي والسياسي والاجتماعي قد تكون أكثر أهمية من الثقل الديموغرافي، بتعبير آخر ان الأقلية لاتعني فقط الأقل عدداً قياساً ببقية سكان الدولة، وانما هي الجماعة الأقل أهمية سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي قياساً ببقية السكان، وقد تكون الأغلبية العددية من بين سكان الدولة هي التي تعاني من أوضاعٍ متدنية، وفي حالة غير مسيطرة بأنها في وضع الأقلية التي يجب حمايتها(بن نوى، 2015: 58).

وفقاً للتعاريف المذكورة أعلاه هناك عدد من المعاير في تحديد مَنّ مِن الجماعات او المكونات الإجتماعية تُشَكِل الأقلية، من تلك المعايير: أولاً: المعيار العددي: الجماعات القومية والإثنية أو اللغوية الإقل عدداً من بين تركيبة السكان، ثانياً: المعيار الموضوعي: تتميز تلك الجماعات عن الأكثرية بخصائصها وانتمائاتها الدينية أوالمذهبية أوالقومية أو اللغوية، ثالثاً: معيار الشعور بالإنتماء: أي الشعور بالإنتماء المشترك أي الهوية المشتركة سواء كان دينية أو أصل عرقي أو لغوي أو جغرافي، يُنتَج عن تلك الشعور حالة من التضامن الداخلي، يوحد صفوف افراد الأقلية في مواجهة الأغلبية، أي استخدام تلك التمايز لكسب مصالح السياسية في مواجهة الأغلبية، رابعاً: معيار المكانة في السلطة (أي الوزن السياسي): غالباً ما تحتل الإقليات مواقع هامشية في السلطة أو قد تُستبعد

منها أصلاً، خامساً: معيار السعي الدئوب لتحقيق العدالة والإنصاف: اي السعي المستمر من قبل الأقلية لتحقيق المساواة الفعلية والقانونية مع الأغلبية، بإعتبارهم يعاملون معاملة غير عادلة من قبل السلطة الحاكمة.

2-مفهوم الكوتا

الحصص (الكوتا) القانونية عبارة عن " قاعدة تخصيص يتم من خلالها توزيع المناصب، أو الموارد، أو المهام السياسية أستناداً الى معادلة محددة"(المعرفة الانتخابية ACE، كانون الثاني/2019: 37)، وان استخدام الكوتا (qouta) حالة أضطرارية فإن عدم استخدامها قد يؤدي الى خلل أو عدم توازن غير مقصود في مسألة التمثيل، وبذلك فإن كوتا الأقليات عبارة عن محاولة لتحقيق العدالة والإنصاف في التمثيل، فهي نوع من "التمثيل السياسي الخاص، والذي يُمنح عادةً للأقليات القومية والدينية"(مجيد، والخطاط، 2018: 57)، أي ان الدولة تتدخل لتعويض الأقليات المحرومة من التمثيل السياسي، وفق قاعدة ان " انتهاج نفس المعاملة تجاه فُرقاءٍ مُتباينين أصلاً حينما يَتضررُ أحد الفُرقاء جراء المعاملة المتساوية تقتضي العدالة أن يتم التعامل بصورة متباينة ولصالح المحرومين من الفرقاء" (مجيد، تشرين الثاني/2015: 1)، أي ان الدولة تنتهج سياسة التمييز الإيجابي لصالح الأقليات، في سبيل معالجة الإجراءات المؤسساتية التي تُناقض مبدأ تكافؤ الفرص في المجال العام(مجيد، تشرين الثاني/2015: 4). ولكن تلك السياسة اعتبرها البعض محاولة لصياغة الإختلاف Difference– making(سوزه، 2021: 52)، لأن تلك السياسة تعتبر خروجاً عن مبادىء الليبرالية بل تُفضِل معيار الانتماء العرقي والطائفي على مبدأ المساواة والكفاءة، وان تلك السياسة مخالفة لمباديء الديمقراطية لأنها تفضل أغلبية الطائفية والقومية على الأغلبية السياسية.

ان نظام كوتا بشكل عام تهدف الى حماية مصالح الأقليات المحرومة من خلال تمثيلهم السياسي للدفاع عن مصالحهم عن طريق ممثليهم في مؤسسات الدولة. عليه يمكن اضافة القول ان اقرار نظام كوتا الأقليات ليس إلا الإعتراف بالهوية الطائفية والقومية في مجال ممارسة السياسة، أي لايهم ان كنت علمانياً أو يسارياً أو قومياً أو ليبرالياً، بل الهوية الدينية والإثنية هي التي تحدد مصيرك السياسي، عليك القبول بها والإستسلام لها، أي انها الإعتراف بأنك طائفي أو قومي قبل أن تكون مواطناً في الدولة، وبذلك يجري تحديد الحجم السياسي لكل مكون بشكل ثابت، لأنه من غير متوقع أن تتحول يوماً ما الأغلبية الطائفية والقومية الى الأقلية ومن غير المتوقع أن تتحول الأقلية الطائفية والقومية الى الأغلبية، وبذلك يجري تفضيل أغلبية الطائفية والقومية على الأغلبية السياسية.

2.1.1: هوية المكونات في العراق

يتكون مجتمع العراقي من قوميات وأديان وثقافات مختلفة، الى جانب المكونات الثلاثة الكبرى عرب الشيعة وعرب السنة والكورد، هناك أقليات قومية ودينية تتعايش معاً. لايوجد أحصاء رسمي دقيق حول حجم السكاني لكل مكون من مكونات المجتمع العراقي. يمكن تحديد تلك الأقليات بالشكل التالي:

أولاً: التركمان: يعتبر التركمان ثالث أكبر قومية بعد العرب والكورد، يقيمون بشكل شبه حصري في الشمال، خصوصاً في تلعفر التابع لمدينة الموصل، وفي مركز مدينة أربيل، وألتون كوبري، ووسط مدينة كركوك، وتازة خورماتو، وكفري وخانقين. وحسب المراقبين الدوليين يقدر عددهم بـ 600000 ألف، الا انه حسب ادعاء جهات التركمانية أنفسهم تقدر عددهم بـ 2 مليون شخص، ما يقارب 60% منهم سني والباقي شيعة. لم يخصص قانون انتخابات مجلس النواب أي مقاعد كوتا للمكون التركماني (Taneja,2011: 7). بإعتبارهم أكبر عدداً من باقي الأقليات وهم ثالث أكبر قومية، لذلك يبدو المشرع لم تخصص لهم أي مقاعد كوتا داخل مجلس النواب.

ثانياً: المسيحيون: يعترف القانون العراقي رسمياً بأربعة عشر طائفة للمسيحيين، تُصَنَفْ هوية مسيحيي العراق الى هوية قومية وهو (آشوريون، وكلدان، وأرمن، وسريان)، وهوية دينية مذهبية وهو(كاثوليك، وبروتستانت، وارثذوكس، وسبتيين،...)(Salloum,& Hassan, 2016:11). فهم يسكنون أغلب محافظات العراق ومن ضمنها محافظات إقليم كوردستان. بدأ موجات هجرة مسيحيي

العراقي الى خارج البلد منذ بداية التسعينات، وأزدادت موجة الهجرات بعد أنهيار النظام البعثي في 2003 الى الخارج والنزوح الى شمال العراق، ومنذ ذلك الحين يواجه المكون المسيحي ظاهرة تهدد باندثار الوجود المسيحي في العراق، فمن أصل مليون ونصف مليون هاجر مايقارب ثلثي المسيحيين إلى الخارج، فإنخفض عددهم الى حوالي 500000 مسيحي)سلوم، 2012: 5) كذلك(Taneja,2011: 8).

ثالثاً: الإيزيديون: وهم كبقية الأقليات من جماعات العرقية والدينية القديمة التي عاشت في بلاد مابين النهرين، وحالهم حال الاقليات الأخرى واجهوا تحديات خطيرة تهدد بقائهم بسبب هويتهم المميزة. وهم متواجدون بشكل أساسي في الموصل ودهوك. يقدر عدد الأيزيديين في العراق بما يتجاوز 560000، على وفق تقديرات خاصة بالأيزيديين)سلوم، 2012: 87)، هذا في الوقت الذي كانت عددهم حوالي 700000 يزيدي حتى سنة 2005 الا انه بسبب القتل والهجرة انخفض هذا العدد(Taneja,2011: 10). وانه بسبب غياب أحصاء رسمي للسكان هناك تفاوت كبير في تقديرات غير الرسمية حول عدد المكونات المختلفة في العراق.

رابعاً: الشبك: وهم احد الأقليات التي تعيش في سهل نينوى في محافظة الموصل، 70% من الشبک شيعة والباقي سنة(Taneja,2011: 9). يتحدثون لغة خاصة تتميز عن العربية والكوردية، يطالبون بإدراج اسمهم ضمن المادة 125 من الدستور بوصفهم أقلية قومية. تعرض الشبك الى حملة التعريب من قبل نظام البعث السابق فتم تدمير ثلاثين قرية وتهجير ثلاثة آلاف من سكانها، وأضطر العديد من عوائل الشبك أن تهاجر مناطقهم أصلية منذ 2003، بعد تهديدات وانتهاكات مستمرة من قبل الإرهابيين وخصوصاً في ضل سلطة داعش، وحسب بعض تخمينات غير رسمية من قبل مصادر شبكية و المنظمات الدولية تقدر عددهم بأكثر من 250 ألف نسمة(سلوم، 2012: 206–207). وبأعتبار مناطق الشبك ضمن حدود المناطق المتنازعة عليها تعرض الشبك الى ضغوط وصراع بين أحزاب المحسوبة على المكونات الكبرى، وان غياب المؤسسات المهتم بلغتهم وثقافتهم وتقاليدهم أثر على مستوى وعي الفرد الشبكي، وسلوكهم في التصويت واختيار ممثلهم السياسي(سلوم، 2017: 193).

خامساً: الكورد الفيليون: من حيث الهوية الإثنية فهم من الاثنية الكوردية، إلا انهم يتميزون عنهم بالإنتماء للمذهب الشيعي، أي الفيلي هو كوردي شيعي. ينتشرون على طول حدود مع ايران في جبل زاكروس وفي مناطق من بغداد. فالفيليون بسبب انتمائهم القومي يشكلون جزء من القومية الكوردية، ولكن بسبب مذهبهم الشيعي يشكلون أقلية داخل القومية الكوردية(سلوم، 2012: 147). تم استهدافهم وقتلهم وتجريدهم من الجنسية العراقية وإبعادهم الى ايران أثناء حكم حزب البعث، بحجة الاشتباه في انهم على صلة مع ايران، ولكن بعد صدور قانون الجنسية العراقية في عام 2006 رجع من ايران حوالي 20000عائلة فيلية، يقدر عدد الفيليين في العراق بحوالي 100000مواطن(Taneja,2011: 8).

سادساً: الكاكائيون: من الأقليات الدينية وهم من القومية الكوردية، تنتشر الكاكائيون في شمال العراق، تتكاثر اعدادهم في مجموعة من قرى جنوب شرقي كركوك، يقدر عددهم بنحو 200000 كاكائي(سلوم، 2012: 126–127).

سابعاً: البهائيون: وهم من الأقليات الدينية الصغرى يقدر عددهم بعدة آلاف ينتشرون في مختلف مدن وقرى العراق، نزح العديد منهم الى أقليم كوردستان بعد 2003 نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في وسط وجنوب العراق، ان حالة التشرد التي تعرض لها تلك الطائفة جعل منهم مايشبه طائفة سرية بعد2003. وخصوصاً انه على وفق قانون رقم 105 الصادر في عام 1970 والساري المفعول حتى الآن(رغم مخالفتها للعديد من مواد دستور2005، منها: المادة/1/أولاً/ج – وثانياً، والمادة/14، والمادة/37/ثانياً)، حرم أي نشاط للبهائية ومنع الانتساب لأي محفل أو جهة تعمل على نشر البهائية، وتم اغلاق جميع المحافل البهائية، ان البهائيين يبتعدون بفصل عقيدتهم الدينية عن الصراعات السياسة، لذلك لايبادرون بالقيام بأي نشاط سياسي، ان جوهر ديانتهم تقوم على الأخاء والوفاق، لذا تنفر البهائية من كل الوسائل والأدوات التي تبين تصادم وجهات النظر، أو تقوم بتعزيزها، لذلك يمنع عندهم تأسيس الاحزاب السياسية، ولايسعون الى تمثيل في البرلمان(سلوم، 2012: 120، 131). لأن خوض الصراع السياسي لإستحواذ على النفوذ والسلطة

يخالف العقيدة البهائية، وناخبيهم يشاركون في عملية الانتخابات من منطلق الإيمان بضرورة انتخاب من هم الاكثر تأهيلاً للخير العام (Salloum,& Hassan, 2016 :47)

ثامناً: الصابئة المندائيون: وهم ايضاً من الجماعات العرقية والدينية القديمة التي عاشت في بلاد مابين النهرين، ولكن مع ذلك لم يتبق منهم اليوم سوى قرابة 5000 شخص(Salloum,& Hassan, 2016 :9)

. من أشهر المدن التي سكنوها الصابئة المندائيون مدينة البصرة، وميسان، والناصرية، وواسط، وعبادان، بغداد. ولكن بعد الفوضى التي اجتاح العراق بعد العام 2003، وتدهور حالة الأمن وانتشار الجرائم وأستهداف الأقليات، أضطر العديد منهم النزوح الى أقليم كوردستان والإستقرار في مدينتي أربيل والسليمانية(سلوم،2012: 104، 106)، ويقدر عددهم حسب بعض الاحصائيات غير رسمية بـ حوالي 15 ألف شخص(المهداوي، 2021: 6).

3.1.1. اقرار حق التمثيل السياسي للمكونات في الدساتير العراقية

الدساتير العراقية الصادرة بعد تأسيس الدولة العراقية 1921 لم تتطرق الى مسألة تحديد حصص (الكوتا) للأقليات الدينية والقومية ماعدا القانون الاساسي (الدستور) لعام 1925 الذي فقط أكد على تمثيل الاقليات الدينية دون تخصيص مقاعد معينة لهم حسب ما جاء في المادة "37" التي تنص" يكون انتخاب النواب بقانون تعين فيه كيفية ترشيح النواب والتصويت السري في انتخابهم ووجوب تمثيل الاقليات المسيحية والموسوية"(الموسوي، 2005: ص12)، ولكن أغفل الدستور حق الأقليات الدينية الأخرى غير المسيحية واليهودية في التمثيل السياسي، والأقليات القومية الأخرى من غير العرب والكورد، وهو ما ترجم الى واقع من قبل المشرع العادي في الانتخابات(3).

أما إعلان 30 مارس 1932 التي صدر من الحكومة العراقية بمناسبة انتهاء الانتداب البريطاني وتمهيداً لإنضمام العراق الى عصبة الامم في 3أكتوبر 1932 أعترف صراحةً بحق تمثيل الأقليات عن طريق كوتا، حيث أشار الفقرة 2من المادة 2 الى ان النظام الانتخابي سوف يضمن ممثلين متساويين للأقليات في العراق.

أما الدساتير المؤقتة لم تحرم أفراد أي مكون من حق الترشيح والتمثيل، ولكن لم تذكر وجود قوميات غير القومية العربية والكوردية في العراق( )(4). ولكن أقر الفقرة (ب) من المادة الخامسة من الدستور المؤقت لعام 1970 بحقوق الأقليات، فقد نصت على "...ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكوردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية"، ولكن لم يحدد من هم الأقليات، ولم تخصص لهم أي مقعد، ولم تلزم المشرع على تحديد أي حصص من المقاعد النيابية في القانون الإنتخابي.

بعد تغير النظام السياسي في 2003 دخل العراق مرحلة جديدة فيما يتعلق بتعايش الطائفي وتقديم ضمانات دستورية وقانونية لتمثيل الأقليات سياسياً، في اطار اقراره بحق تمثيل الاقليات في الجمعية الوطنية أكد قانون إدارة الدولة الإنتقالي لعام 2004 في المادة 30/ج على "....تحقيق تمثيل عادل لجماعات العراق كافة وبضمنها التركمان والكلدوآشوريين والآخرون". لم تذكر القانون اسماء كافة الأقليات بل أكتفت بأختصارها بكلمة الآخرون.

وفيما تتعلق بتكوين لجنة صياغة مسودة دستور عام 2005 شارك خمسة ممثلين للأقليات (عبدالجبار،A، 2006 :73)، لم يغفل الدستور الجديد حقوق الأقليات، ففي الباب الأول والثاني في المواد 2، 3، 4، 10، 14، 18، 19، 20، 35، 125، أقر

(3) النظام المؤقت لانتخابات المجلس التأسيسي العراقي نظام الانتخابات الصادر عام 1922 خصص المادة 3 منه مايأتي من المقاعد خصص لليهود والمسيحيين، لليهود نائب واحد في كل من الموصل والبصرة والكركوك، ونائبين في بغداد، للمسيحيون نائبين في كل من الموصل وبغداد، ونائب في البصرة(الجدة، رعد، 2004: 252). وفي قانون الانتخابات رقم 6 لسنة 1924تم تخصيص عدد من النواب للأقليات المسيحية يبلغ (2) في لواء الموصل، و(1) في بغداد و(1) في لواء البصرة، وتم تخصيص عدد من مقاعد للأقلية الموسوية يبلغ (2) في بغداد و(1) في لواء الموصل و(1) في لواء البصرة. وباختلاف عدد مقاعد الكوتا استمر الحال في قانون انتخاب مجلس النواب رقم 11 لسنة 1946وفي قانون انتخاب مجلس النواب رقم 8 لسنة 1952وصولاً الى قانون انتخابات مجلس النواب رقم 53 لسنة 1956(السعدي، 2015: 73).

(4) المادة 3من الدستور العراقي المؤقت لعام 1958 جاء فيها " يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة بإحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية".

الدستور الحقوق المتساوية لجميع المواطنين العراقيين، بمافيهم الأقليات، ومنع اي حالات التمييز، وأفسح المجال للمشاركة في الحياة العامة وتوفير الفرص المتساوية أمام الجميع. منع مادة (14) من الدستور أي حالات التمييز والعنصرية بالنص على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الإجتماعي". بناءً على ماجاءت في المواد المذكورة أعلاه نص دستور 2005في المادة(49/أولاً) على مايلي: "يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم أنتخابهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر، ويراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه". ان تطبيق نسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة يعتبر تعسفاً بحق الأقليات، لذلك ألزم الدستور المشرع العادي بتخصيص مقاعد كوتا للأقليات، كمحاولة للتعويض وتحقيق العدالة، ولكن الإشكالية ان الدستور لم يحدد نسبة المقاعد المخصصة للأقليات، كما حددها للنساء في الفقرة الرابعة من نفس المادة، وبذلك تم ترك امر تحديد عدد مقاعد الاقليات لسلطة تقديرية للأحزاب الكبيرة الحاكمة، وخصوصاً انه ليس هناك احصاء رسمي جديد للسكان. ولم يفرض القانون الانتخابي تحديد نسبة من مرشحين للمكونات داخل قوائم الانتخابية للأحزاب السياسية، كما فرضها للنساء.

رغم اقرار حق تمثيل الأقليات الا ان نسبة تمثيلهم ضعيف داخل سلطة التشريعية، لذلك تشكو الأقليات من عدم تناسب عدد المقاعد مع حجمها الحقيقي، وان وجودها في البرلمان لم يمنحها وجوداً موازيا في السلطة التنفيذية، وتشكو ايضاً من عدم تكفل قوانين الانتخابات بحمايتها من سطوة الأحزاب الكبيرة(الخطاب، 2020: 7).

2.1خارطة تمثيل الأحزاب السياسية للمكونات

غالباً تنعكس حالة المجتمعات المنقسمة على البيئة الحزبية فتدفعها الى تعددية الحزبية، وأن الأحزاب السياسية في تلك المجتمعات لاتتخلى عن هويتها الطائفية والإثنية، وان تظاهر بمظهر الوطني، وعلى عكس من ذلك ان تزايد من حدة الصراع السياسي بين الأحزاب الفئوية يؤدي الى توسيع الشرخ بين المكونات الاجتماعية، وتزيد من حالة الإنقسام والتمسك بالهويات الضيقة على حساب الهوية الوطنية. الى جانب ذلك هناك عوامل اخرى ساعد على التعددية الحزبية: الإنشقاقات الحزبية والتسهيلات التي قدمها قانون الاحزاب والكيانات السياسية رقم 97 لسنة 2004 والتي استمر العمل به حتى صدور قانون الاحزاب العراقي رقم 36 لسنة 2015، بالإضافة الى اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات، بإعتباره النظام الأمثل ليسمح بتمثيل أوسع للمكونات السياسية داخل المجالس التمثيلية.

حول تأسيس احزاب للاقليات، هناك نوع من التضاد بين نصوص قانون الاحزاب رقم 36 النافذ لسنة 2015، ففي وقت الذي منع (المادة 5/ثانياً) منها تأسيس الاحزاب على اساس العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي بل على اساس المواطنة، ولكن في (المادة 11/ب) اشار الى الاحزاب التي تمثل المكونات الأثنية(الاقليات) فهذا النص يشجع على تأسيس الاحزاب على اسس العرقية والقومية والطائفية (جريدة الوقائع العراقي رقم 4383 تشرين الاول 2015).

بعد انهيار نظام الحزب الواحد في 9نيسان 2003 ظهرت العديد من الاحزاب السياسية في الساحة السياسية العراقية، لم تشهد تاريخ العراق تعددية الحزبية بهذا الحجم. هذا التزايد المفاجيء لعدد الاحزاب لم تكن نتيجة ضرورات موضوعية سياسية واجتماعية واقتصادية. وشكل الأحزاب المعارضة للنظام الدكتاتوري السابق القسم الأكبر في الساحة السياسية الجديدة(رسول، 2012: 367)، ولم تكن من بين صفوف المعارضة أحزاب الأقليات الا نادراً(5)، الا انه بعد بدء عملية السياسية الجديدة، جرى تأسيس العديد من أحزاب الأقليات.

(5) لم تكن لدى الأقليات تجارب حزبية سابقة قبل سقوط نظام البعثي الا نادراً(منها الحركة الديمقراطية الآشورية بالإضافة إلى ثلاثة أحزاب تركمانية كانت موجودة في كوردستان العراق في تسعينات هي حزب الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وحركة الوفاء التركمانية، والجبهة التركمانية).

ربما احد دوافع تزايد عدد احزاب للأقليات، عدم انقسام المشهد السياسي والحزبي في العراق بين يمين ويسار وبين محافظين وأصلاحيين بل تزايد هيمنة أحزاب بهويات (طائفية وعرقية)، مما أدى الى ظهور نظام المحاصصة الطائفية والإثنية، " وبذلك وضع بعضاً في مواجهة بعضٍ في العملية السياسية التوافقية، بحيث حصر الفعل الحزبي داخل الحدود المكوناتية كي تستبعد أي إمكانية لقيام قوة اجتماعية عابرة للمكونات تهدد الهيمنة الحالية للأحزاب السياسية، وطالما ان احزاب الأقليات على علم بأن (الديمقراطية التوافقية غير ناضجة) في العراق صنعت من مكوناتها أقليات سياسية، فإنها تتوخى ان تصوت جماهيرها لصالح احزاب عابرة للمكونات، لأن أي تحول ديمقراطي من هذا النوع، ستقوض أساس وجودها، وبذلك فإن احزاب الأقليات شريكة لأحزاب المكونات الكبرى في حماية ديمقراطية قائمة على جعل المكوناتية المجال الاجتماعي للسياسة، وجعل بعض المكونات الأقليات السياسية لمدى الحياة، والحفاظ على النمط الانتخابي القائم على طابع ممارسة مكوناتية تصوت فيها الجماهير لممثلي مكوناتها وليس لبرامج سياسي معين"(سوزه، 2021: 47، 49)،. اذن ليس في مصلحة احزاب المكونات الكبرى ولا احزاب المكونات الصغرى مغادرة المحاصصة المكوناتية لصالح احزاب عابرة للمكونات، وبذلك فان احزاب المكونات الصغرى جزء من بنية النظام العام السائد في العراق، وماهي الا هيمنة في ظل هيمنة كبرى. وخصوصاً الأحزاب التي تركز على الأقليات وتدافع عن قضاياها قد لا تتلقى سوى موارد قليلة، وقد يكون تأثيرها السياسي ضعيفاً، وتتلاقى الضغوط من قبل احزاب الأغلبية. وفي حالة فوز أحزاب عابرة للمكونات بأغلبية البرلمانية ستتحول النظام القائم على الأغلبية المكوناتية في البرلمان، الى أغلبية سياسية قائم على اتجاه سياسي معين.

وهكذا وجدت الأقليات ان النموذج الحزبي الشائع في ظل النظام السياسي الجديد في العراق ان كل حزب تمثل مكونها الإجتماعي بدل أن تمثيل برامج وطني عام، فأضطرت هي الأخرى بتنظيم صفوفها وتشكيل أحزاب سياسية تمثلها في منافسة سياسية ذات طابع طائفي وعرقي. ونظراً لعدم وجود خيار آخر فكانت الأقليات مجبرة على القبول بالتنافس السياسي المكوناتي، رغم علمها بأنها الخاسر الأكبر من نظام الديمقراطية التوافقية، لأنها مهددة في وجودها المعنوي والثقافي، وذلك حين تحل فكرة الأغلبية المكوناتية محل الأغلبية السياسية، فإن الأقلية لغةً وثقافةً وعرقاً وعقيدة تقع تحت رحمة المكون الأكبر الذي لايشاركها هذه الخصائص. وبذلك ان أحزاب الأقليات غير قادرة على الخروج من السياق العام للنظام الحزبي الموجود في العراق، وهي غير قادرة ايضاً على توجيه ناخبيها للتصويت للقوائم الكبيرة التي تشكل هي نفسها جزءً صغيراً من التحالف الانتخابي المدعوم للقائمة، لأنها قد تفقد مبررات وجودها(سوزه، 2021: 53). هذا مع ان الأحزاب الحاكمة تعمل على عدم إعطاء الأولوية للقضايا ذات الأهمية للأقليات في برامجها، وان الدافع الرئيسي لاختيار مرشحي الأقليات في قوائمها بهدف زيادة شعبيتها،.. (Salloum,& Hassan, 2016 :15)

. عليه يمكن القول ان احزاب الاقليات قد تضطر الى التحالف مع الكتل الكبيرة أملاً منها لسماع أصواتها داخل مجلس النواب، الا انها قد تُستغل من قبل الاحزاب الحاكمة لزيادة شعبيتهم، وتكملة نصابهم البرلماني.

في ظل هذا المشهد السياسي الجديد في العراق (ماعدا الاحزاب اليسارية كالحزب الشيوعي العراقي وبعض أحزاب الليبرالية، فإن أغلب الأحزاب السياسية في العراق أو تحالفات الإنتخابية تحمل هوية طائفية دينية أو قومية معينة، عليه بالنظر الى خارطة الحزبية في العراق نجد انه لكل مكون من الأقليات احزاب تمثلها. فمن الاحزاب التي تمثل الكلدان حزب (الاتحاد الديمقراطي الكلداني)، و(المجلس القومي الكلداني)، و(اتحاد بين نهرين الوطني). أما الآشوريون فتمثلهم (الحركة الديمقراطية الآشورية – زوعا)، أما السريان الأقل عدداً من الكاثوليك والآشوريين فتمثلهم(حركة تجمع السريان) (سلوم، 2017: 124).

وفي نفس الوقت نرى ان الكورد الفيليين بسبب هويتهم المركبة تشتتوا في انتمائهم للتيارات السياسية، وهم يتعرضون لتمييز مركب إثنية– قومية، من جهة بوصفهم أكراد يشكلون أقلية اثنية في العراق، ولكن بسبب مذهبهم شيعي وجدوا أنفسهم أقلية في وسط المجتمع الكوردي ذات اغلبية سنية، وكشيعة فهم جزء من أغلبية المذهبية في العراق، الا ان الحكومات الشيعية المتعاقبة منذ 2003عاملهم وكأنهم أقلية على الصعيد السياسي والإجتماعي (سلوم، 2012: 158).

ظهرت شخصيات ومنظمات متعددة لتمثيل الفيلية، لكن لم ينجح هذا التمثيل المتعدد في جمع الولاءات المتشتتة تحت مظلة سياسية واحدة، فبأعتبارهم كورد من حيث القومية أنضم العديد منهم الى الأحزاب الكوردية مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والاتحاد الوطني الكوردستاني، وبسبب انتمائهم المذهبي الشيعي انخرط بعض آخر منهم في حزب الدعوة الإسلامية، ومنظمة بدر، والمجلس الأعلى، وغيرها من أحزاب الإسلام السياسي الشيعي، أما العلمانيون منهم راهنوا على الحزب الشيوعي، أو حزب المؤتمر الوطني، وكانت معظم المنظمات والحركات الفيلية، واجهات للأحزاب القومية والإسلامية المذكورة آنفاً، وشكل البعض الآخر من منظمات بأسم الفيليين بشكل مؤقت لأغراض الإنتخابية. بسبب تشتت أصوات جماهير الناخبين الفيليين بين القوائم الإنتخابية رغم مشاركة مئتي مرشح فيلي في انتخابات مجلس النواب 2010الا انهم أخفقوا في الفوز بأي مقعد نيابي، الأمر الذي دفعهم الى مراجعة مواقفهم السياسية المشتتة، والبحث عن تمثيل سياسي مستقل بعيداً عن توظيفهم عرقياً أو مذهبياً من قبل الأحزاب الكبيرة الحاكمة(سلوم، 2012: 159). شكل الكورد الفيليون عدة حركات وتجمعات وتحالفات خاصة بمكونهم الاجتماعي منها (التجمع الوطني للكورد الشيعة)، و(حركة المسلمين الفيليين)، و(منظمة الكورد الفيليين الأحرار)، و(التجمع الفيلي الإسلامي)، و(الاتحاد الإسلامي لكورد العراق الفيليين)، و(الاتحاد الديمقراطي الكورد الفيلي)، و(المؤتمر العام للكورد الفيليين).

اما مكون الشبك كأحد الأقليات الصغرى نجح في تشكيل كيان سياسي يُمثلهم في 20ايار 2003 بأسم (تجمع الشبك الديمقراطي) شكلها نخبة من مثقفي وشباب الشبك حرصاً منهم للدفاع عن هوية الشبك وحقوقها المدني والسياسي، وشكلوا أيضاً (تجمع أحرار الشبك). وبعد تشكيل مجلس محافظة نينوى في دورته الأولى أصبح هناك ممثل للشبك في المجلس وهو (الدكتور حنين القدو) والذي بدوره مَثَّل الشبك في الجمعية الوطنية 2004، وفي الدورة الإنتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي بالتحالف مع الإئتلاف الوطني العراقي الممثل للشيعة(سلوم، 2012: 217).

أما المكون التركماني يتميزون بطابع إثنوطائفي(سلوم، 2017: 132)، منقسمين على اتجاهين رئيسيين: قومي سني يمثلهم الجبهة التركمانية واحزاب تركمانية اخرى، ومذهبيين شيعة متوزعين على حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي ومنظمة بدر وفصائل تركمانية شيعية ضمن الحشد الشعبي(الحمود، 2021: 15–19). ومن أحزاب وتيارات تركمانية اخرى؛ الإئتلاف التركماني وحركة الوفاء التركماني وحزب الحركة القومية وحركة الإصلاح (كركوك) والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وحزب الحق التركماني القومي، حزب العدالة التركمانية،وحزب الاتحادالإسلامي،وهناك العديد من الجمعيات والحركات التركمانية الاخرى(سلوم، 2017: 195).

والتركمان قد يجذبهم الشعور بالإمتداد الثقافي مع العالم التركي ماوراء الحدود، وهذا حال بعض مكونات اخرى في العراق، يتفاخرون بامتداداتها في المنطقة والعالم. وحسب دراسة التي قام على أساس استطلاعات الرأي ان العديد من الأحزاب التركمانية مدعومين من قبل تركيا، وحسب أدعائهم ان هذا الدعم ضروري، وذلك في سبيل عدم تهميشهم سياسياً من قبل أحزاب الحاكمة في إقليم كوردستان وبغداد(الحمود، 2021: 15–19). ويرى السياسي التركماني المستقل طورهان كتانة أن "النخب السياسية التركمانية في غالبيتها موجهة إما من الخارج وإما من كتل سياسية كبيرة في الداخل، وهذا يشكل كابحاً أساسياً أمام جعل أي سياسي تركماني أو أية شخصية سياسية تركمانية فاعلة"(سلوم، 2017: 190). ولهذا السبب بدأ محاولات جادة لخلق اطر مؤسسية جامعة بسبب ضعف تمثيل الأقلية التركمانية، ومحاولات لجمع شضايا الهوية التركمانية، من هذه المحاولات تأسيس(الهيئة العليا لإنقاذ التركمان) بتاريخ 2015/6/29 من قبل حركة الوفاء لتركمان العراق، وحزب الحق التركماني"(سلوم، 2017: 195).

أما الايزيديون وجدو انفسهم في دائرة نفوذ الاحزاب القومية الكوردية، بالأخص الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث تبنت تلك الاحزاب في برامجها وفعالياتهما السياسية الانتماء الايزيدي إلى القومية الكوردية، ونتيجة لذلك وجد الاقلية الايزيدية عدم ضرورة تشكيل الاحزاب السياسية على الصعيد السياسي، حتى انهيار نظام حكم حزب البعث. وهذه الخلفية التأريخية ضرورية لبيان سبب تمثيل الاحزاب الكوردية الايزيدية من قبل الاحزاب الكوردية في العملية السياسية بعد العام 2003(سلوم،

2017: 190). شكل بعض الأيزيديين حزباً سياسياً في ظل قرارات السلطة المؤقتة وقرارات مجلس الحكم باسم "الحركة اليزيدية من أجل الإصلاح والتقدم" انبثق منه حزبٌ أيزيدى آخر في سنجار أسمه "حزب التقدم الأيزيدي"، وتشكل (التجمع الديمقراطي الايزيدي) في مدينة هانوفر بألمانيا، تبنت نهجاً وسطياً منفتحاً تجمع بين الانتماء الوطني والقومي والديني، وتأسس الحركة الديمقراطية اليزيدية الحرة (TEVDA) فى 2004 استجابةً لغياب سياسة يزيدية مستقلة (Salloum,& Hassan, 2016 :18). والعديد من المكونات ليس لديهم أي حزب سياسي، على سبيل المثال ليس لدى العراقيون السود والكاولية والبهائيون أي حزب سياسي، وحتى لو كان لديهم احزاب فيجدون انفسهم على هامش السلطة السياسية(Taneja,2011: 14). وحتى الكاكائيون لم ينضوا تحت قائمة انتخابية موحدة أو حزب سياسي معين لتجمع شملهم وتوحد قوتهم، ولكن أنتمائهم القومي ككورد دفعهم الى الإنتماء الى الأحزاب السياسية الكوردية الكبرى، أي لاوجود لتمثيل لهم خارج الاحزاب الكوردية، ولم يذكر الدستور الكاكائيون وهذا ما أثار حفيضتهم(سلوم، 2017: 197).

يمكن القول هناك العديد من العوامل الدافعة بإتجاه تسيس الطوائف وتعدد الاحزاب والقوى السياسية بغلاف طائفي منها:

1-واقع الانقسام الاجتماعي الديني الطائفي والعرقي والإثني.

2-الإعلاء من الهويات الفرعية على حساب التقليل من شأن الهوية الوطنية الجامعة.

3-التدخل الإقليمي لدعم طائفة معينة على حساب طوائف أخرى، والتشجيع على الانقسامات الطائفية الدينية والإثنية، بهدف ممارسة التأثير على السلطات في العراق.

4-ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية والعرقية في توزيع المناصب والإمتيازات .

5-الترويج للإنتمائات الفرعية في الحملات الانتخابية.

6-ابراز رموز دينية وطائفية للحصول على مكاسب السياسية.

7-شعور الاقليات بالحرمان والتهميش من قبل الأحزاب الطائفية الحاكمة.

2. كوتا المكونات في خِضم صراع الأحزاب السياسية على السلطة

مما لاشك فيه ان الاحزاب السياسية أصبحت ذات تأثير واضح على زيادة الإنقسامات السياسية – الاجتماعية داخل المجتمع العراقي، وحاولت ان تستفيد من تلك الإنقسامات والنزاعات من خلال ربطها بقضية توزيع مقاليد السلطة وطرق الوصول إلى السلطة وتأمينها، بالإضافة الى توزيع الموارد الاقتصادية، وهذا ما دفع بالأحزاب السياسية التي تدعي بأنها تمثل المكونات الكبرى محاولة استحواذ أكبر حصص من تلك الإمتيازات(فريق أبحاث، 2007: 42). وفي سبيل اندماج الاقليات بالعملية السياسية الوطنية، جرى العمل بنظام الكوتا، الا ان الأثار الإيجابية للحصص ليس مضمونة دائماً، قد تحدث تغييرات محدودة في السياسات(Clayton,2021)، وخصوصاً ان عدد مقاعد الأقليات معدودة.

ان التحول من العمل السياسي الأيديولوجي إلى العمل السياسي القائم على الهويات الاجتماعية المتصارعة، جعل من حجم المكون الطائفي والإثني أساس توزيع الأمتيازات في السلطة بشكل غير عادل. فالمطلب الأول من هذا المبحث تحاول الكشف عن حقيقة تمثيل الفائزين بمقاعد الكوتا، وفي المطلب الثاني البحث عن التحديات أمام تمثيل الأقليات والحلول اللازمة.

2.1حقيقة تمثيل كوتا المكونات في معادلة صراع الأحزاب السياسية عليها

تم تخصيص مقاعد كوتا لبعض المكونات المحرومة بموجب الدستور والقوانين الانتخابية، لتمكينهم من انتخاب ممثلهم الحقيقي، من قبل ناخبي تلك الأقليات انفسهم، للدفاع عن مصالح الأقليات في مجلس النواب العراقي. ان السعي للفوز بمقاعد كوتا من قبل احزاب الحاكمة من خلال توجيه ناخبين غير المنتمين الى نفس المكون قد تخل بحق المكونات في التمثيل، وتشوه حقيقة تمثيل الأقليات، لأن المرشح الفائز يصبح خاضعاً لسياسة حزب سياسي التي اسس على اساس طائفي أو اثني مغاير لهوية الأقليات المخصص لهم مقاعد الكوتا.

في انتخابات الجمعية الوطنية في 30/ك2/2005، لإنتخاب 275 عضواً، تم اعتماد نظام دائرة انتخابية واحدة ونظام التمثيل النسبي على وفق الفقرة الثالثة من القسم الثالث من أمر رقم (96) (قانون الإنتخابي) الصادر من قبل سلطة الإئتلاف المؤقت في العراق (جريدة الوقائع العراقية العدد 3984 /لسنة 2004)، وكانت ذلك في صالح الأقليات، لأنه كان عاملاً مساعداً لتجميع اصوات ناخبيهم على مستوى العراق لدعم مرشحيهم، وان نظام التمثيل النسبي يفسح المجال لتمثيل الكيانات السياسية الصغيرة. واخذ القانون بنظام قائمة المغلقة، كان بإمكان الاحزاب السياسية ادراج اسماء مرشحي الأقليات في صدارة القائمة الانتخابية دون حاجة الى نظام كوتا، الا انه نسبةً للهوية الطائفية الاسلامية للأحزاب الحاكمة استبعد امكانية ادراج اسم مرشح يزيدي او مسيحي أو صابئي في صدارة قائمتهم الانتخابية.

ولكن نتيجة إستقطابات العنف والطائفية، وعدم تخصيص أي مقاعد كوتا للمكونات، فلم تحضى الأقليات الا بمواقع هامشية في الجمعية الوطنية التي تشكلت بعد الإنتخابات. فالأشوريون مثلاً حصلوا على مقعد واحد فقط ، وحصل المندائيون على مقعد وشغل هذا المقعد السيد صبحي مبارك مال الله(عبدالجبار،A،2006 :79).

اما في عملية الانتخابات النيابية التي تم اجرائها في15/كانون الأول/2005، على وفق قانون انتخابي رقم (16) لسنة 2005 (جريدة الوقائع العراقية، العدد 4010 ، لسنة 2005) في المادة (15) من القانون، انهى العمل بالدائرة الانتخابية الواحدة على مستوى الدولة، واعتبرت الحدود الإدارية لكل محافظة دائرة انتخابية واحدة. عَمَقَ الانتخابات من حالة الإنقسام الطائفي والعرقي، نتيجة تدخل الميليشيات التابعة لأحزاب وقوى سياسية شيعية، ورفع شعارات الطائفية، ومحاولات التزوير، فأفرزت نتائج الانتخابات تكوين إجتماعي معين للمجلس، لم تحضى القوى السياسية التابعة للمكونات الصغيرة الا بمقاعد معدودة، فحصل كل من الجبهة التركمانية العراقية وقائمة الرافدين الوطنية (مسيحي– آشوري)، والحركة اليزيدية من اجل الإصلاح والتقدم على مقعد واحد، أي ما مجموعه 3 مقاعد، أي لكل مكون نسبة 0.3% من تكوين مجلس النواب، وحرمت باقي الأقليات من أي موقع في ذلك المجلس.

ان اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية كان عائقاً أمام تمثيل الاقليات في مجلس النواب، فالمكون الكاكائي على سبيل المثال بوصفهم أقلية منتشرة في محافظات كركوك ونينوى والسليمانية وديالى واربيل ودهوك وبغداد، ادى ذلك الى فقدانهم لثقلهم السكاني في أية محافظة عراقية، وهذا ما شكل عائقاً أمام وصولهم الى مراكز القرار دون حاجة الى احزاب الحاكمة(سلوم، 2017: 197).

ولإجراء انتخابات مجلس النواب 2010 صدر قانون رقم 26 لسنة 2009 المعدل لقانون الانتخابي رقم 16 لسنة 2005، في ظل القانون الجديد جرى العمل بنظام الكوتا، وحسب (المادة1/ثالثاً) من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ 325 مقعد، تم تخصيص خمسة مقاعد للمسيحيين ومقعد واحد لكل من المكون اليزيدي والصابئي المندائي والشبكي. ونص الفقرة الخامسة من نفس المادة على أن: (تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين ضمن دائرة انتخابية واحدة)، وبذلك حدود دائرتهم الواحدة تشمل حدود مقاعدهم الخمسة الموزعة على محافظات بغداد ونينوى وكركوك ودهوك واربيل. وذلك الاجراء كان داعم لتوحيد صفوف المكون المسيحي وممثليهم السياسيين. ولكن اغفل النص المذكور المكونات الاخرى كالصابئة المندائية المنتشرين في العديد من محافظات العراق، والايزيدية المتواجدين في نينوى ودهوك واماكن اخرى، فطعن الصابئة المندائيين بعدم دستورية البند الخامس المذكور، وطلبوا مساواتهم بالمكون المسيحي بأن يكونوا ضمن دائرة انتخابية واحدة، فقضت المحكمة الاتحادية العليا بدعويين (6/اتحادية/2010) و(7/اتحادية/2010)، واصدرت في 2010/3/3 قرارين يقضيان بعدم دستورية البند خامساً المذكور، لتعارضها مع المادتين (14)و(20) من الدستور واشعار السلطة التشريعية بتشريع نص جديد يكون موافقاً لهاتين المادتين(إسماعيل، و صديق،2023: 272).

وهكذا يواجه التمثيل السياسي للمندائيين تحديات كبيرة: الاول قلة عددهم والثاني يسكنون في اغلب محافظات والثالث عدم دخولهم بصفة رسمية في أي من الاحزاب أو التحالفات السياسية، وكل ذلك قد يسهل محاولات استمالة اصوات ناخبيهم من قبل احزاب الحاكمة، بسبب كل ذلك لم يحصل المندائيون على اي تمثيل في مجلس النواب في دورته الأولى 2006–2010، فجرى العمل

على تعويضهم عن طريق تخصيص مقعد كوتا لهم، وبذلك حصلوا على مقعد واحد في كل من مجلس محافظة بغداد لدورته الثانية 2008–2012، ومقعد في مجلس النواب لدورته الثانية 2010–2014 (سلوم، 2017: 131).

تم توزيع مقاعد النيابية على وفق نظام رقم 21 لسنة 2010 الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وفق الفقرة الثانية تم توزيع مقاعد المكونات على المحافظات حسب عدد ونوع المكون المتواجد في المحافظات، وبالشكل التالي الموضح في جدول رقم (1):

جدول رقم (1)

المحافظة	عدد مقاعد كل من مكون			
	المسيحي	الايزيدي	الصابئي	الشبك
بغداد	1		1	
نينوى	1	1		1
أربيل	1			
كركوك	1			
دهوك	1			
المجموع الكلي لمقاعد المكون	5	1	1	1

الجدول من اعداد الباحث

نظراً لقلة عدد مقاعد الكوتا بالمقارنة مع المقاعد العامة والتعويضية البالغ 317، فإن مشاركة البرلمانية لممثلي الأقليات مشاركة رمزية، أكثر ماهو مشاركة فعالة ومؤثرة في قرارات وتشريع القوانين. بناءً على ذلك عجز ممثلي الأقليات عن لعب الدور اللازم للدفاع عن مصالح المكون الإجتماعي التي يمثلونه، لأنهم لم تكن لديهم حق النقض في مواجهة الأغلبية البرلمانية التي شُكِلَ من ممثلي المكونات الكبرى.

ولكن بعد صدور القانون المعدل، شعر المكون اليزيدي بالغبن وعدم الإنصاف، طالبت القائمة اليزيدية مجلس النواب بتعديل القانون، بإعتبار ان عدد المكون اليزيدي خمسمائة ألف نسمة، وحسب المادة/49 من الدستورالتي أوجبت ان يكون كل مقعد برلماني مساوٍ لكل مئة ألف نسمة، الا ان القانون المعدل في المادة(1/ثالثاً/ب) حدد نسبة (الكوتا) للمكون اليزيدي بمقعد واحد وهي تقل كثيراً عن عددهم البالغ خمسمائة الف نسمة وهو مايعني استحقاق هذا المكون خمسة مقاعد برلمانية وليس مقعداً واحداً، لذا فإن المكون الايزيدي طعَنَ بعدم دستورية المادة(1/ثالثاً/ب) من القانون المعدل. وبعد تقديم الشكوى للمحكمة الاتحادية وجد المحكمة انه على وفق تعداد السكان لعام 1997 والذي لم يشمل محافظات كوردستان العراق وشمل 15محافظة كانت عدد افراد المكون الايزيديين (205,379)، وعند احتساب عدد سكان الايزيديين بموجب معدل النمو السكاني في العراق لعام 2010 فانه سيكون (273, 319) وهو ما يمثل سكان 15 محافظة من الإيزيدين عدا محافظات أقليم كوردستان، لذا فإن المحكمة الاتحادية وجدت بأن عدد نفوس المكون الايزيدي يفوق ما خصص له من مقاعد في مجلس النواب بالاستناد الى المادة 49 والمادة 14 من الدستور، لذلك حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة(1/ثالثاً/ب) من القانون المعدل(للمزيد انظر: السعدي، 2015: 78–79). الا انه مع ذلك لم يأخذ مجلس النواب بقرار المحكمة، فبقي نصيب المكون اليزيدي من مقاعد الكوتا مقعداً واحداً في جميع مشاريع القوانين اللاحقة.

في انتخابات النيابية لعام 2010 تم توزيع مقاعد الكوتا بالشكل الاتي: حصلت قائمة الرافدين (المسيحي) على ثلاث مقاعد، والمجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري(المسيحي) على مقعدين، وحصلت الحركة الإيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم على مقعد واحد، وحصل خالد أمين رومي (المكون الصائبي) على مقعد واحد، والمهندس محمد جمشيد عبدالله الشبكي(المكون الشبكي) حصل على مقعد واحد(نشر في موقع المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، 2012). نتيجة ضم مرشحي المكون اليزيدي لقوائمها الانتخابية وجذب ناخبين الايزيديين فازت الأحزاب الحاكمة بستة مقاعد اضافية، أربعة منهم للحزب الديمقراطي الكوردستاني وأثنان

للإتحاد الوطني الكوردستاني، وذلك خارج نظام الكوتا التي تم اقراره عن طريق قانون الانتخابي(العبودي، 2012: 155–157). أي تم تخصيص مقاعد عن طريق نظام كوتا الطوعي لليزيديين من قبل الحزبين. هنا تبرز الإشكالية مَنّ مِن الفائزين يمثلون المكون الايزيدي؟ النائب الفائز بمقعد الكوتا أم النواب الستة الفائزين المنظمين الى كتل الأحزاب الحاكمة؟ أم كلهم؟ تسعى الأحزاب السياسية الحاكمة الى انتهاز الفرص لزيادة مقاعدها، احدي وسائلها في ذلك ترشيح رموز من الاقليات وكسب أصوات ناخبيها، على سبيل المثال خصصت لجنة المشكلة لتنفيذ المادة الدستورية 140 الخاصة بمعالجة المناطق المتنازعة عليها بين أقليم كوردستان – العراق والحكومة الفدرالية تعويضاً بمبلغ مالي معين للشبك المهجرين، فسعى بعض الأحزاب السياسية ذات النفوذ في الموصل، الى أن تشترط على اللجنة دفع تلك التعويضات يكون مرهوناً بالتزكية من جانبهم، وقد تم استغلال تلك التعويضات كأداة للحصول على مكاسب الإنتخابية(سلوم، 2012: 216). أما تشكيل أغلب الائتلافات الانتخابية فأغلبها لم تكن على اساس روح التعاون والتقارب والوطنية، ولم تكنْ على اسس التوافق والتقارب الفكري والمنهجي، بل بدافع المصلحة المتبادلة، والعمل على احتكار السلطة، يواجه هكذا ائتلاف غير المتجانس صعوبات في العمل واحتمال الإنفكاك(الخزعلي، 2010: 288)، وانه من الصعب على قوى السياسية التابعة للأقليات ان تخدم مصالح الأقليات في اطار تلك الائتلافات. على سبيل المثال حاولت التيارات الممثلة للهويات الكبرى دفع بالأقلية الشبكية ان تبتعد عن تركيزها على الهوية الشبكية والذوبان في الهوية الكبرى، ففي انتخابات مجلس النواب 2010 واجه الشبك في المقعد المخصص لهم حسب نظام كوتا مرشحين من الشبك تابعين للتيارات السياسية للجماعات الكبرى(سلوم، 2012: 218)، مما أدى الى حرمان الممثلين المستقلين، استطاع الحزب الديمقراطي الكوردستاني السيطرة على ثلاثة مقاعد مخصصة للأقليات من مجموع سبعة مقاعد (واحد للشبك، واثنان للمسيحيين)، من خلال زج عناصر من كوادره للمنافسة على تلك المقاعد(سلوم، 2012: 258).

في انتخابات النيابية لعام 2014 بقي عدد مقاعد كوتا المكونات على نفس عدد الدورة السابقة. ووجدت في ساحة الانتخابات قوائم انتخابية فئوية بامتياز(طائفية، وعرقية)، وساهمت الاقليات بثلاث عشرة قائمة انتخابية، توزعت على جميع المحافظات العراقية (والي، 2017: 73). ومنذ تلك الدورة الانتخابية جرى العمل بنظام سانت ليغو المعدل لإنتخاب مجلس النواب، من الاشكاليات التي واجهت استخدام نظام سانت ليغو المعدل في العراق، صعوبة استخدامها مع نظام الكوتا(الشكراوي، 2017: 171–172)، لذلك اضطرت المفوضية العليا المستقلة لانتخابات إلى وضع انظمة لتوزيع المقاعد النيابية الخاصة بالكوتا خارج اطار تطبيق نظام سانت ليغو لتأمين حصص النساء والأقليات.

في انتخابات 2014، برز الإيزيديون على أنهم أكبر الخاسرين من المقاعد الانتخابية، تنافست قائمتان على مقعد الكوتا الواحدة. قائمة حركة الإصلاح والتقدم والتي حصلت على المقعد الذي يمثله الحاج قندور، والقائمة الانتخابية الذي شكله محمد خليل تحت قيادة الجبهة الديموقراطية اليزيدية، التي حظيت بدعم الحزب الديمقراطي الكوردستاني، لكنه حصل على أقل من 3543 صوتًا، بخلاف انتخابات عام 2010 التي فاز الحزب الديمقراطي الكوردستاني فيها بـ 11،546 صوتًا. وهذا يعني أنه كان هناك تدريجيًا تراجع عدد الناخبين لممثلي اليزيديين المنتمين إلى القوائم المختلفة، بسبب زيادة اعداد المرشحين الذين قاموا بتقسيم الأصوات، حيث تنافست الأحزاب الكوردية في الانتخابات بقوائم منفصلة ومتنافسة، يحتوي كل منها على عدد كبير من المرشحين اليزيديين، مما أدى إلى تقسيم أصواتهم. ولم تكن لدى اليزيديين مجموعة كيان (سياسي أو اجتماعي) يمثلهم ويفتقر إلى التنسيق بين أحزابهم والتيارات وبالتالي لم يتمكنوا من الفوز بمقعد منذ انقسام الأصوات اليزيدية (Salloum,& Hassan, 2016: 9).

اما مقعد الكوتا المخصص للصابئي المندائي فاز بها (حارث شنشال السنيد)، فالآليات الديمقراطية الداخلية لاختيار المرشحين يميز المندائيين عن الأقليات الأخرى، فمن حق المجالس الثلاثة الرئاسية للطائفة (مجلس عموم الطائفة، مجلس شؤون الطائفة، المجلس الروحاني) الإشراف على عملية ترشيح أي شخص لمناصب رفيعة في مؤسسات الدولة العراقية، ومن خلال انتخابات داخلية (داخل الطائفة) وبحضور المجالس الرئاسية الثلاثة، يجري تقديم اسم المرشح في خطاب التي تصدرها الطائفة لدوائر الدولة(Salloum,& Hassan, 2016: 43).

ومن محاولات ملء الفراغ في التمثيل السياسي المندائيين قاموا بتشكيل لجنة عليا من رئاسة الصابئة المندائيين تراوح عددها بين 9 إلى 15 سميت بـ(اللجنة السياسية العليا) من أبرز مهامها مد جسور التعاون وتحقيق صلة بصناع القرار وتمثيل الطائفة في المحافل السياسية، وهي بذلك بمثابة بديل عن غياب أي تنظيم سياسي للطائفة، ولقبول زعيم الطائفة دوراً هاماً لأنه بمثابة التوصية والتزكية بترشيحه وانتخابه، ولكن مع ذلك تبقى لمجلس العموم قرار الفصل في تسمية المرشح (سلوم، 2017: 199–200)، وكل ذلك كانت الى حدٍما مانعاً أمام التيارات السياسية

الرئيسِة من استغلال المقعد المخصص للصابئي المندائي. ولكن ومع ذلك، لم يمنع ذلك تماماً التيارات السياسية الكبرى من السيطرة على مقاعد الكوتا المخصصة للمندائيين عن طريق اختيار المرشحين المندائيين الموالين لهم. وهذا ما أعتبرها المندائيون سرقة لحصتهم الشرعية (43: Salloum,& Hassan, 2016).

وفي انتخابات 12/أيار/2018 جرى اضافة مقعد واحد لأقلية الكورد الفيليين في محافظة واسط على وفق المادة(3/ثانياً/ فقرة هـ) من قانون التعديل الاول للقانون الانتخابي رقم (45) سنة 2013، وبذلك اصبح عدد المقاعد المخصصة للأقليات (9)مقاعد بدل (8)مقاعد، وأصبح مجلس النواب يتكون من (329) نائباً بدل (328). وفي خضم الحملة الإنتخابية ابدت الأقليات الدينية عن مخاوفهم من استمرار هيمنة الكتل والأحزاب الكبيرة على سياساتهم الانتخابية ومصادرة حقوق ناخبيها، فصرح المرشح عن "الصابئة المندائية" (رعد جبار) بأن " الدستور العراقي أنصف الأقليات الدينية بتخصيص مقاعد لهم في البرلمان، لعدم قدرتها على المنافسة لوحدها بسبب قلة ناخبيها وتشتتهم في أغلب المحافظات، لكنها تواجه مشاكل بسبب هيمنة الأحزاب السياسية الكبيرة على مقاعد الكوتا، عبر التعهد بدعم مرشح معين من الأقليات للحصول على مقعد، وأضاف، ان المرشح الفائز عن طريق تلك الدعم سوف يمثل الكتل الكبيرة الداعمة وليس الأقلية الدينية، وأشار ان الأحزاب الكبيرة تسعى لتنويع قوائمها الانتخابية بضم مرشحين من الأقليات الدينية، بهدف كسب تأييد الناخب، لكن في النهاية سيمثل مقعده توجهات تلك الكتل وليس الاقليات"(من موقع اناضول، 2018/4/25). وأشار (خلدون سالم) المرشح عن الأقلية الإيزيدية" هناك50 مرشحاً إيزيدياً يتنافسون على مقعد الكوتا، منهم 6 ضمن 3كتل سياسية كبيرة، فهذا يقود الى ضياع أصوات الناخبين الايزيديين وذهابه الى الكتل الكبيرة"(من موقع اناضول، 2018/4/25).

ان بعض قادة الأقليات يشعرون بالغبن من نصيب مكونهم في التمثيل السياسي، على سبيل المثال حسب عضو تجمع مسيحي العراق(فارس حنا) "أن الكوتا لم تمنح المسيحيين حقهم الطبيعي الذي يتناسب مع وجودهم وتاريخهم، مبنياً أن الكوتا ماهي إلا واجهات إعلامية لإظهار الانتخابات العراقية بوجه حسن أمام المجتمع الدولي"(المهداوي، 2021: 10).

وتم اجراء انتخابات مجلس النواب 10/10/ 2021 وفق قانون رقم (9) لسنة 2020(جريدة الوقائع العراقية، العدد 4603، سنة 2020)، والتي قسمت العراق الى 83 دائرة انتخابية، بقيت مقاعد كوتا المكونات وحقوقهم الانتخابية كما كان في القانون الانتخابي السابق رقم (45)، ان القانون الانتخابي رقم (9) قسم كل محافظة الى عدد من الدوائر الانتخابية، فاندمج بعض النواحي ذات أغلبية سكانية من الأقليات بدوائر انتخابية من مجاميع سكانية أخرى، مما اصبح ميزة للأحزاب الكبيرة الحاكمة، وبالتالي تفوز كتل سياسية أكبر بمقاعد إضافية من خلال حجز أعضاء من الأقليات ودعمهم كمرشحين عنهم لشغل مقاعد مخصصة للأقليات(معهد الولايات المتحدة للسلم، 2022/6/25). وذلك لكي يستولي على ارادة ممثلي الاقليات، الذين يكون فوزهم اسهل عن طريق الحصول على المقاعد المخصصة لهم من خلال عدد قليل من اصوات بالمقارنة مع عدد اصوات مقاعد العامة.

اشتكى المكون التركماني من القانون الانتخابي رقم (9) بإعتباره سيقلص تمثيلهم السياسي، فالقانون يعتمد نظام الانتخاب الفردي ضمن دوائر انتخابية مصغرة. ونظرا لتباعد انتشار التركمان في مناطق كثيرة في العراق فإن هذا القانون لن تضمن تواجدا كبيرا للممثلين التركمان في المجالس النيابية. ففي بغداد على سبيل المثال لا الحصر التركمان يسكنون في 17 دائرة انتخابية متفرقة، وهو امر يخلق صعوبات كبيرة أمام فوز المرشح التركماني(الحمود، 2021: 31).

وفي تلك الانتخابات الجديدة ايضاً وجهت اتهامات الى الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة من قبل نواب وقادة من الأقليات، فأشار(يونادم يوسف كنا رئيس كتلة الرافدين المسيحية) الى ان الأحزاب السياسية الحاكمة يسعون الى مصادرة إرادة المكونات وافراغ نظام الكوتا من محتواه من خلال الاستيلاء على المقاعد المخصصة للأقليات. وأشار النائب عن المكون اليزيدي (صائب خدر) أن"هناك أحزاباً تحاول الإستلاء على مقعد الكوتا من خلال ضخ أصوات لمرشحين من الأقليات ضمن كتلها"، وحذر (هيثم حميد) عضو مجلس طائفة الصابئة من "انضمام بعض مرشحي المكونات ضمن كتل سياسية، مايفقد الكوتا معناها الحقيقي التي شرعت من اجله، وأضاف، الى ان التيارات السياسية التي تضم مرشحين عن الاقليات توعز أتباعها الى التصويت لمرشحي الأقليات ضمن قوائمها، وبهذا الشكل يستطيع أن يفوز بعدد من أصوات أكبر من المنافسين المستقلين ضمن الأقليات" (طرفي، 2021). عليه يمكن القول في كل الدورات الانتخابية حاولت الأحزاب الحاكمة الحصول على مقاعد الأقليات من خلال تسمية المرشحين المنتمين الى الأقليات داخل قائمتهم الانتخابية ودعمهم في سبيل الفوز على المرشحين المستقلين أو

المنتمين الى الاحزاب المحسوبة على الاقليات، وقد لايكتفون بذلك، بل يحاولون ضم ممثلي الأقليات الى كتلهم النيابية وبذلك قد يفسدون حقيقة تمثيل الأقليات.

على سبيل المثال حسب تقرير معهد الولايات المتحدة للسلم (United States Institute of peace) من مجموع خمسة مقاعد مخصصة للمسيحيين فازت حركة بابليون بأربعة مقاعد وهو حزب مسيحي حليف لتحالف الفتح ومنضو للحشد الشعبي، وهناك شكوك بأنه ربما تم التصويت لهم من قبل ميليشيات الحشد، والمقعد الخامس فازبها المرشح المسيحي المستقل (فاروق حنا عتو) من محافظة أربيل(Alaca& Aydogan,2022:5) . وحصل المرشح المندائي المستقل (أسامة كريم خلف) على مقعد الكوتا بأغلبية 4301 صوتا، كما حصل مرشح مستقل آخر وهو (حسين علي مردان) وهو كوردي فيلي على 20832 صوتا في واسط. وحصل مرشح الشبك (وعد محمود احمد) على مقعد الكوتا بعدد 20827 صوتا في نينوى. بالإضافة إلى مقاعد الحزب الديمقراطي الكوردستاني الثلاثة في سنجار من خلال ترشيح مرشحين من المكون اليزيدي، وحصل مرشح الحزب التقدمي الإيزيدي (نايف خلف سيدو) على مقعد الكوتا الوحيد في البرلمان العراقي من خلال فوزه بـ 3988 صوتًا (Alaca& Aydogan,2022:6). والجديد في هذا الانتخابات تسمية مرشحين من أقلية الكاكائين في كركوك والموصل، من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وانتُخبا لعضوية مجلس النواب العراقي، رغم أهمية وصولهم الى مركز القرار، الى ان رد فعل التي اثارها المجمع الكاكائي اعُتبر انهم يمثلون حزبهم(فاضل: 2022).

ان اغلب التحالفات الانتخابية التي شهدتها تلك العمليات الانتخابية كانت قائمة على اساس الهوية الطائفية والاثنية، أو تحالفات تكتيكية مؤقتة لأغراض انتخابية، ولم تتشكل تلك التحالفات على اساس تقارب فكري ايديولوجي، أو وجود قواسم مشتركة إقتصادية سياسية بين الأطراف المتحالفة، ووجود نظرة متقاربة في كيفية ادارة العملية السياسية في البلد(العكيلي،2019: 360)، لذلك فإن القوى السياسية التابعة للأقليات وجدت نفسها إما خارج تلك التحالفات أو هي الطرف الأضعف فيها، أي هي امام خيارين، فإن دخل في التحالفات الى جانب احزاب حاكمة وفازت بمقاعد معدودة، قد تخسر استقلاليتها وتكون تابعاً للإستراتيجية السياسية للكتلة البرلمانية الحاكمة، وان لم تنظم الى أي من التحالفات والكتل البرلمانية فتبقى خارج حلبة الصراعات داخل البرلمان، وتتضائل دورها الى شبه معدوم بمقاعدها الكوتا المعدودة.

2.2التحديات والحلول أمام التمثيل السياسي للأقليات

.1.2.2التحديات

واجهت المكونات المحرومة عمليات القتل والخطف وحملات التهجير وتغيير الديموغرافي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فالإحتقان الطائفي بين المكون الشيعي والسني بلغ ذروته في العقد الأول من الألفية الثالثة، نتيجة تلك الأوضاع غير الآمنة تعرض الأقليات الى تهديدات أمنية ومعيشية، فهاجر العديد من العوائل المسيحية العاصمة بغداد، ومدن أخرى. هذا بالإضافة الى ما تعرض لها اليزيديون والمسيحيين من حملات التهجير والعنف على يد تنظيم داعش، وحتى بعد تحرير الموصل وسهل نينوى ومناطق أخرى من قبضة التنظيم في 2017، يبدو الأوضاع غير آمن. ويبدو ان الأقليات فقدت الثقة بالمؤسسات الوطنية وإجراءات الحماية، نتيجة فشل الحكومة الفيدرالية في الوفاء بوعودها فيما يتعلق بدعم العدالة(فاضل: 2022)، وخصوصاً عدم وجود قانون ينظم حقوق الأقليات في العراق يجعلها عرضة للخطر بإستمرار (3: Salloum,& Hassan, 2016).

وان حالة الإغتراب السياسي يبدو مستمرة لدى الأقليات منذ تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003، لأن ناخبيهم مجبرين على قبول أحد خيارين: أما التصويت لصالح ممثل عنهم داخل مجلس النواب بغض النظر عن كفائته ومؤهلاته، وأما القبول بالمرشحين وبالبرامج السياسية التي تقدمها القوائم الأخرى، ربما لاتحقق ذلك إندماج الأقليات مع المزاج السياسي العام في البلاد(سوزه، 2021: 46). ومن التحديات الأخرى أمام التمثيل السياسي للأقليات غياب أو ضعف الكتل وسطية معتدلة لتعزيز الهوية السياسية الوطنية على حساب الهويات الضيقة، وتزايد الإنقسام الطائفي وتشدد خطوط المواجهة الإثنية والدينية نتيجة اعادة توزيع مقاليد السلطة والثروة.

ان الأحزاب السياسية الشيعية عملت على تكوين الأغلبية الطائفية بدل الأغلبية السياسية، وتلك المحاولة كان واضحاً في أغلب عمليات الأنتخابية، وذلك في سبيل منازعة الكتل والأحزاب السياسية الأخرى الغير الشيعية والغير الطائفية في مجلس النواب وحرمان الأقليات الدينية والإثنية من أي دور في مجلس النواب(عبدالجبار،B، 2006 :112-113). وان الأحزاب السياسية التي حققت الأغلبية في مجلس النواب تعمل على الإبقاء على النظام الإنتخابي الذي يلبي طموحاتها، اوتعدلها بما يتلائم مع مصالحها ويستبعد إمكانية فوز القوائم الصغيرة بالمقاعد(العكيلي،2019: 363). وان غياب أحصاء دقيق للسكان فسح المجال لهم للتلاعب بحدود الدوائر الإنتخابية وعدد المقاعد المخصصة

لكل دائرة وطائفة، والأقليات. أن النخب السياسية الحاكمة تخشى من إجراء عملية أحصاء للسكان، لأنه قد يؤدي الى رفع الستار عن الأرقام الحقيقية لعدد سكان الدوائر الإنتخابية وحجم الطوائف، مما يؤدي الى الإخلال بمكانة القوى السياسية في مناطق ثقلها الإنتخابي(كيلي واخرون، 2005: 7).

ومن التحديات التي تواجه التمثيل السياسي للأقليات، ان الناخبين من أى مكون من مكونات الاجتماعية يمكنهم التصويت لمقاعد الكوتا، فيمكن أعتبار ذلك فجوة قانونية في النظام الانتخابي، ونتيجة تلك الفجوة، فالعديد من الأحزاب القوية أعتبر ان حصص الأقليات هي مقاعد إضافية لها، وتتدخل في انتخابات ممثلي الأقليات في محاولة لزيادة أعدادهم في البرلمانات، فإن العديد من مقاعد الكوتا التي تنتمي إلى مجموعات عرقية ودينية تتعرض لاستغلال الأحزاب المهيمنة، حيث تقوم ببساطة بتعبئة ناخبيها من غير الأقليات لدعم مرشح ينتمي إلى حزب، لذلك من الصعب توقع تمثيل الصحيح للأقليات (Alaca& Aydogan,2022:5). بل وهناك محاولات مستمرة "لإذابة بعض الأقليات ضمن ثقافة الأغلبيات، للإفادة من أصواتهم الانتخابية، واستغلالهم لتحقيق مكاسب جغرافية وسياسية على حساب الأقليات"(سلوم، 2012: 259). عليه منهم من يرى بأنه لاجدوى من مشاركة الأقليات في العملية السياسية أمام حضور الدور المهيمن التي تلعبه الأحزاب السياسية والتيارات الرئيسية حتى في شؤون التي تخص الأقليات (Salloum,& Hassan, 2016 :13).

ان نظام الكوتا أياً كانت آليات تطبيقه فالهدف الأساسي منها ليس حضور عدد معين من ممثلي أقليات، بل مدى تأثير ذلك الحضور في المناخ السياسي ومناقشة قضايا البلاد الرئيسية، ومدى قدرتهم على الدفاع عن مصالح أبناء الأقليات فيها. ولكن الإشكالية هي ان هذا النظام تضمن حضورهم في المؤسسات الرسمية المهمة الا انها لاتضمن حضوراً مؤثراً تأثيراً ملحوظاً في صناعة التغيير أو مجاراة الأحزاب السياسية الكبيرة في استراتيجيات العامة لبناء الدولة، بل سرعان ما يتماهى مع سياسات الكتل المهيمنة فيضيع معه حق التمثيل الحقيقي للأقليات(سوزه، 2021: 49). أي على الرغم من أن الأقليات لديها حصص تمثيل معينة، إلا أن العديد من الأحزاب السياسية القوية تهيمن على هذه الحصص في البرلمان. اذاً يمكن القول ان التمثيل السياسي للأقليات لايحقق هدفه دون حق النقض امام القرارات التعسفية للكتل الحاكمة تجاه حقوق المشاركة السياسية للأقليات. لأنه على نواب الكوتا المدعومين من الأحزاب المهيمنة أن يلبوا توقعات الأحزاب وليس مطالب الأقليات. لذلك، لم تكن بإمكان هؤلاء النواب الدفاع عن حقوق ومطالب مجتمعاتهم إلا بالقدر الذي تسمح به الأحزاب المهيمنة. بعبارة أخرى ، عادة ما يكون إيجاد حل لمشاكل الأقليات وتلبية مطالبهم تحت رحمة القوى السيادية المهيمنة، نتيجة لذلك، قد تفقد الأقليات الثقة في نظام الحصص والديمقراطية كليًا (Alaca& Aydogan,2022:5). وهكذا أصبحت الأقليات تنظر الى مقاعد الكوتا بأعتبارها صورةً من صور التلاعب السياسي الذي يمكن للكتل القوية انتزاعها من الأقليات، وافساد تمثيلهم السياسي(فاضل، 2022). والتوافقات السياسية في تشكيل حكومات الشراكة الوطنية بين القوى السياسية الفاعلة قلل من دور الإستحقاق الإنتخابي في كل دورة انتخابية، مما أدى الى حرمان وتهميش الأقليات. على سبيل المثال الرئاسات التوافقية الثلاث البرلمانية والجمهورية ومجلس الوزراء، يجري تقسيمها بين ثلاث مكونات رئيسية(الشيعة والسنة والكورد)، عادةً تُحرم الأقليات من عضويتها. ووصل الامر الى حرمانهم من التمثيل في تكوين المحكمة الاتحادية التي وفقاً للمواد 92-94 من الدستور تضم قضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء من القانون وهذا يعني ان خبراء في الأديان الأخرى الموجودة في العراق حُرِموا من ان يكونوا أعضاء في المحكمة وعلى الأخص في حالة البت في قضايا متعلقة بهم.

ان احد التحديات التي تواجه الأقليات فشلهم في تكوين كتلة برلمانية موحدة تضم كافة الأقليات دون استثناء، وذلك بسبب الانقسامات فيما بينها، فضلاً عن عدم قدرة توحيد الأقليات نفسها في اطار أئتلاف سياسي موحد، فمثلاً المسيحيون لديهم 12حزباً سياسياً والشبك ثلاثة تيارات سياسية، والايزيدية أربعة تيارات(طرفي، 2021). أي ان انقسام السياسي لبعض الأقليات الى تنظيمات السياسية مختلفة منهم اليساري ومنهم القومي ومنهم المتدين ومنهم الليبرالي يضعف من تمثيلهم السياسي ويتسبب في انشقاق في صفوف أبناء اقلية واحدة (فاضل، 2013: 167). بالإضافة الى ذلك غياب التنسيق في توحيد المطالب حتى لدى مكون واحد، مثال على ذلك عدم قدرة التيارات السياسية التركمانية على تقديم مشروع تركماني موحد، خوفاً من فقدان امتيازات بعض نخبها السياسية مع الأحزاب الكبرى، وبذلك تمارس أحزاب الأقليات هيمنة داخل هيمنة كبرى، أي هيمنة على مكوناتها داخل هيمنة قوى الكبرى على البلد برمته(سوزه، 2021: 57). وهكذا أحد أسباب ضعف تمثيل السياسي للأقليات غياب المواقف الموحدة للأقليات، نتيجة فقدانهم لشخصية كاريزمية أو لمرجعية سياسية يجمع بين مواقفهم المتشتتة، بالإضافة الى ذلك الضغوط السياسية التي يمارسها الأحزاب الكبيرة ذات النفوذ، الى حد الذي لايسمح بأستقلالية المكونات من الناحية السياسية، ومحاولة السيطرة على

توجهاتهم السياسية(عمر، 2018). والتي تؤثر على الأقليات بشكل سلبي من نواحٍ عديدة مثل الفشل في توفير تمثيل حقيقي لمصالح الأقليات، والتشرذم داخل المجتمع نفسه (Alaca& Aydogan,2022:2).

ونتيجة الفشل في بناء الدولة الوطنية وترسيخ الثقافة الديمقراطية وبناء السلم الأهلي والإعلاء من الهوية الوطنية الجامعة، عزلت المجتمعات القومية والدينية نفسها في مجالات مغلقة، وتسبب ذلك في مزيد من الإنقسام حتى داخل بعض الأقليات نفسها فعلى سبيل المثال: أنشغل المكون المسيحي بالهويات الداخلية الفرعية: كلداني، وأشوري، وأرمني..الخ؛ مما أدى كل ذلك الى اضعاف مقاومة الأقلية لوجودها ولمكانتها الوطنية(المهداوي، 2021: 4). لأن هذا التنوع وعدم التجانس داخل المكون المسيحي لابد ان يترجم الى تمثيل متعدد مما يترتب عليه خلافات في الرؤية والمطالب والتحالفات مع أحزاب وتيارات سياسية أخرى والتي بدوره تعيق تمثيلهم على نحو فعال، بالإضافة الى ذلك ليس هناك موانع أمام الممثلين من الإخلال بقواعد الشعبية وثقة ناخبيهم والجري وراء مصالحهم الشخصية والتسليم لضغوط التحالفات الكبيرة(سلوم، 2017: 188). وبذلك فشلت أحزاب المكونات الصغرى ان تجمع أبناء مكوناتها خلفها، وبذلك فهي غير قادرة على اقناع المكونات الكبرى بالحقوق المشروعة للمكونات الصغرى، لأنهم غير قادرين على تقديم مشروع موحد يعبر عن مكونهم الذي يمثلونها، خوفا من فقدان امتيازات نخبها السياسية التي يحصلون عليها من الأحزاب الكبرى، وبذلك من النادر ايجاد مشروع تركماني أو مسيحي موحد(سوزه، 2021: 57). وقد تكون شحة مصادر تمويل لدعم نشاطات الانتخابية والحزبية للأقليات، فرصة للتحكم بمصير التمثيل السياسي للأقليات من قبل الأحزاب السياسية الحاكمة الغنية التي تتحكم بمصادر الاقتصاد للبلد، في ظل هشاشة الرقابة المالية للأحزاب، وبذلك تصبح تلك الأحزاب مجرد واجهة مزيفة لتمثيل الأقليات. أثر العتبة الانتخابية سلبًا في قدرة الأقليات على تأمين التمثيل السياسي، وبالتالي يميز ضدهم بشكل غير مباشر. علاوة على ذلك، ان ترسيم الحدود الانتخابية قد تؤدي إلى توجيه توزيع الأصوات، وبالتالي قد يكون بهدف التمييز ضد مجموعة معينة ولصالح الطرف الذي رسم الحدود الانتخابية. فإن قانون الانتخابات جعل كل مقاطعة على حِده الدائرة الانتخابية وهذا التقسيم كان له اثره السلبي على معظم الاحزاب الصغيرة. هناك ثغرات أخرى لم تكن لدى الأحزاب الحاكمة إرادة حقيقية لحلها: فعدد كبير من أفراد الأقليات الذين فروا من مناطقهم بسبب العنف، وأسمائهم لم يتم نقلها إلى مناطق إقامتهم الجديدة، وبالتالي لقد حُرموا من حقهم في التصويت. بالإضافة الى ذلك، هناك حاجز اللغوي في الانتخابات، فبعض أفراد الأقليات لايستطيعون قراءة أو كتابة اللغة العربية(Salloum,& Hassan, 2016 :14). ومن معوقات اخرى ان المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية بين الأحزاب السياسية والقوى الكبرى، بالإضافة الى التقليل من اهمية المعايير الموضوعية مثل الجدارة والكفاءات والأهلية والإختصاص، ضيق المجال أمام الأقليات لتسليم المناصب القيادية داخل مؤسسات الدولة، فعلى سبيل مثال يجري توزيع المناصب في المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات على وفق معايير الذاتية بين القوى الكبرى. فعند اعلان اسماء اعضاء تلك المفوضية من قبل مجلس النواب بتاريخ 2007/4/28، أقام (يونادم يوسف كنا) الدعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا، بإعتبار ان مجلس النواب لم يراعي تحقيق التوازن في تمثيل مكونات الشعب العراقي في تشكيلها، فحُرم ممثلي المكون الكلدو اشوري من عضويتها (إسماعيل، و صديق،2023: 272-273).

هناك اشكالية اخرى لابد ان نسلط الضوء عليها وهي ان المادة (49/رابعاً) من الدستور النافذ فرض على المشرع تحقيق نسبة ربع تكوين مجلس النواب من النساء، في صياغتهم لقانون الانتخابي. فمن الصعب تحقيق نسبة عادلة من التكوين الجندري لعدد المقاعد التي تفوز بها الأقليات عن طريق كوتا.

2.2.2. الحلول

لتعويض المكونات المحرومة في التمثيل السياسي يفترض أن تتوسع تمثيل الأقليات داخل البرلمانات ومؤسسات الحكومة، ويكون تمثيلاً حقيقياً نابعاً من الإيمان بمبدأ الشراكة الوطنية الفاعلة (سلوم، 2012: 257). لتوسيع دائرة تمثيل الأقليات بإمكان الأحزاب السياسية الحاكمة العمل بنظام الكوتا الطوعي، من خلال تسمية مرشحين من الاقليات داخل قوائمها الانتخابية، شريطة ان تكون لدى الحزب مشاريع وطنية في الحكم تخدم مصالح كافة المكونات. وهذه المهمة لايقدر عليها الا الأحزاب الوطنية الغير منحازة لطائفة معينة. ولكي لاتتشتت مواقف ممثلي الأقليات من الأفضل تشكيل الإئتلافات والتحالفات فيما بينها لخوض الانتخابات، وتكوين كتلة برلمانية موحدة للدفاع عن مصالح الأقليات.

حسب موقف بعض القوى السياسية المسيحية ومنهم موقف (ائتلاف الرافدين) والتي أعلنها في صحيفة العرب اللندنية قبيل انتخابات عام 2018 "أن التحالف مع الطرف الأقوى في البلاد سيحقق مصلحة المكون المسيحي أفضل مما لو بقي خارج التحالف، اذ إن تمرير القوانين

المهمة للمسيحيين يحتاج الى تحالف سياسي كبير"(سوزه، 2021: 54).هذا يعني ان نظام الديمقراطية التوافقية جعل من الأقليات أقليات سياسية غير قادرة على الدفاع عن مصالحها داخل البرلمان والحكومة دون التحالف مع القوى السياسية الكبرى(سوزه، 2021: 54). وبذلك فإن الأحزاب الممثلة للأقليات قد تكون مضطرة الى ان تتحالف مع القوى السياسية الكبرى، وان تضحي بإستقلالية مجتمعاتها، الا انه من الضروري الحفاظ على حقوق الأقليات وخصوصيتهم عند انضمامهم الى أي تحالف والكتل البرلمانية، وان لايكونوا جزءَ من الصراع السياسي الدائر بين الأحزاب الحاكمة. ومع ذلك قد تستفيد أحزاب الأقليات من تحالفها مع الأحزاب الحاكمة عند انتفاء التبرير العددي وانتقاء ممثلين عن الأقليات وتنصيبهم داخل الحكومة من قبل الحزب الحاكم(ماكدو غال، 2009: 15). أي ضرورة تخصيص مناصب هامة للأقليات تطبيقاً لمبدأ الشراكة الفعلية، والدفاع عن مصالحهم، بغض النظر عن ثقلهم العددي في البرلمان، ولكن من الصعب الحفاظ على تلك العلاقة، طالما تتعلق الأمر بتوزيع الثروة والسلطة.ومن بين الحلول المطروحة ايضاً تلك الدعوات غير المستجابة لتغيير نظام الكوتا السياسية الى كوتا دينية، أي يتم اختيار ممثل الأقلية من قبل الطائفة نفسها، وألا يكون الترشيح من التيار السياسي، ولكن الإشكالية في ذلك أن رؤساء الطوائف الدينية قد تتحكم بالكوتا(طرفي، 2021). ولمعالجة النقص في تمثيل بعض المكونات اكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة "ان بعض أنواع النظم الانتخابية تسمح بانتخاب ممثلين عن الأقليات أكثر من غيرها، ويمكن للنظام الانتخابي أيضاً أن يأخذ بالآليات المصممة خصيصاً لزيادة تمثيل الأقليات، وعندما تكون الأقلية صغيرة العدد، فمن الضروري أن يكون لأفراد الأقليات الحق في التصويت لممثل الأقلية الذي خصص له مقعداً ولممثل عام لا ينتمي إلى أقلية"(ماكدو غال، 2009: 15). أي ضرورة حصر فوز بالمقاعد كوتا بنسبة التصويت التي حصل عليها المرشح من أصوات ناخبي الأقليات نفسها، وذلك لمنع أي محاولة من قبل الأحزاب الحاكمة لإستغلال مقاعد كوتا الاقليات من خلال توجيه الناخبين من مكونات الاخرى(فاضل: 2022). وبذلك يكون للأقليات سجل الناخبين ودوائر الانتخابية وبطاقات التصويت الخاص بهم، والانتخابات تدور بين قوى السياسية المحسوبة على الأقليات فقط، والمستقلين منهُم، في حدود الدوائر الانتخابية المخصصة لهم. ان التجربة السياسية الجديدة التي مر بها تمثيل الأقليات في العراق لم تحقق النجاح اللازم في تعبير عن ارادتهم السياسية وضمان تأثيرهم في المشهد السياسي العراقي، فتم طرح حلول أخرى، منها الإبتعاد عن نظام المحاصصة المكوناتية والعمل على تشكيل حكومة الأغلبية السياسية الوطنية، من خلال تأسيس الأحزاب السياسية الوطنية غير مكوناتية، وفي هذه الحالة يصبح سلوك الإنتخابي لناخبي الأقليات سلوكاً سياسياً بحتاً تحدده برامج الأحزاب السياسية لا خلفياتها المكوناتية(سوزه، 2021: 54)

الخاتمة والاستنتاج

في دراستنا لدور الأحزاب السياسية في التمثيل النيابي للأقليات توصلنا الى عدد من الإستنتاجات:

1 – نتيجة عدم وجود إحصاء دقيق للسكان، ومن ثم الكشف عن عدد افراد كل مكون من مكونات الشعب العراقي، هناك شكوك وعدم الرضى من عدالة عدد المقاعد كوتا المخصصة لكل مكون من المكونات. وخصوصاً ان الكتل الحاكمة في مجلس النواب هي من تقرر عدد مقاعد كل مكون، وتفرض النظام الإنتخابي التي تحقق مصالحها.

2– نتيجة غياب الأحزاب السياسية الوطنية اللاطائفية واللاعرقية، واستمرار العمل بنظام المحاصصة الطائفية والعرقية، تستمر محاولات استغلال حصص كوتا المكونات من قبل الأحزاب الحاكمة لصالحها. وخصوصاً ان الفوز بمقاعد الكوتا تتطلب عدد أقل من الاصوات بالمقارنة مع عدد الاصوات المطلوبة للفوز بالمقاعد العامة.

3– ان تعدد الأحزاب السياسية التي تمثل كل مكون من المكونات التي تعتبر الأقلية، واختلاف ولائهم واتجاههم السياسي، تُشتِتُ مواقف الأقليات، وتضعف قوتهم الانتخابية، وتكون فرصة سانحة للأحزاب الحاكمة لإضافة مقاعدها على حساب حصص الأقليات. على عكس من ذلك، ان توحيد مواقف الأقليات وتشكيل تحالف انتخابي موحد لهم، يقلل فرص الاستحواذ على مقاعدهم من قبل أحزاب المكونات الكبرى.

4– ان وجود أحزاب الاقليات ودورها مرهون بحصر الفعل الحزبي داخل الحدود المكوناتية، فهى شريكة أحزاب المكونات الكبرى في حماية الديمقراطية القائمة على جعل المكوناتية المجال الاجتماعي للسياسة، لذلك قد تجتمع مصالحهما في استغلال مقاعد الكوتا، وان صعود السياسي لأحزاب عابرة للمكونات تهدد مصالحهم جميعاً، لذلك فهم شركاء أكثر مماهم متنافسين، لأنه بصعود تلك النمط من الأحزاب تحل الأغلبية السياسية محل الأغلبية المكوناتية.

5- سعى الأحزاب السياسية الحاكمة الى إضافة مقاعد كوتا الى مقاعدها بوسائل عديدة، اما بدعم مرشح من الأقليات في الانتخابات من خلال تمويل حملتها الانتخابية وتوجيه الناخبين من غير الأقليات للتصويت لصالحها، او تسمية المرشحين من الأقليات داخل قوائمها الانتخابية، في كلتا حالتين قد يمثل المرشح الفائز بالكوتا الحزب السياسي، اكثر مما يمثل الأقليات. وبذلك فإن نظام كوتا تضمن حضور رمزي لممثلي الأقليات داخل مجلس النواب، الا انه لايضمن حضورهم المؤثر.

المصادر والمراجع

أولاً: الدساتير والقوانين

ا- الدساتير

- القانون الأساسي للمملكة العراقية عام 1925
- الدستور العراقي المؤقت عام 1958
- الدستور العراقي المؤقت عام 1970
- دستور جمهورية العراق عام 2005، المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 4012/ سنة 2005.
- قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية لعام 2004،منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد3981/ لسنة2004.

ب-القوانين

-قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015، جريدة الوقائع العراقي رقم 4383 تشرين الاول 2015.

-امر رقم(96) (قانون انتخابات) لسلطة الإئتلاف المؤقت في العراق، جريدة الوقائع العراقية العدد 3984 /لسنة 2004.

- قانون انتخابات مجلس النواب رقم (16) منشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد 4010 في 2005/11/23.

-قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4603، سنة 2020.

-الرسائل والاطاريح الجامعية

- السعدي، آيات سلمان، (2015)، دور الأقليات في حكم العراق وفقاً لدستور 2005، أطروحة دكتوراه غير منشور، بغداد، جامعة النهرين، كلية الحقوق.

ثانياً:الكتب

- سلوم، سعد، (2012)، الأقليات في العراق، الذاكرة الهوية التحديات، بغداد-بيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.
- سلوم، سعد، (2017)، حماية الأقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، دراسة تحليلية في الأطر الدولية والإقليمية والوطنية، جامعة الكوفة، كلية الأداب، قسم المجتمع المدني.

-رسول، عابد خالد (2012)، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، دراسة تحليلية مقارنة على ضوء المتغيرات السياسية، السليمانية، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية.

- غليون،.برهان،(1979)، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- هادي، رياض عزيز، (2005)، حقوق الأقليات وضماناتها السياسية والدستورية، في: دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد، المعهد الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، 2005.
- شابري، آني ، شابري، لورانت،(1991) ، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى الأسباب المؤدية للإنفجار، ترجمة د.ذوقان قرقوط، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الجبوري، مصلح خضر،(2014)، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- بن نوى، حسان ، (2015)، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مصر، مكتبة الوفاء القانونية.
- الموسوي، احمد،(2005)، الضمانات القانونية لحقوق المواطن في الدساتير العراقية، ط2، بغداد ، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان.

-عبدالجبار، فالح، A، (2006)، متضادات الدستور الدائم، في: مجموعة باحثين، مأزق الدستور، نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد،.

-عبدالجبار، فالح، B، (2006)، التوافقية والدين والدولة وهوية العراق، في: مجموعة باحثين، مأزق الدستور، نقد وتحليل، بغداد ،معهد الدراسات الاستراتيجية.

- فريق أبحاث ،(2007) ، ديناميكيات النزاع في العراق ـ تقييم استراتيجي، بغداد -اربيل-بيروت.

- العبودي، قاسم حسن، (2012)، تأثير النظم الإنتخابية في النظم السياسي، دراسة مقارنة بالتجربة العراقية، عمان الأردن، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

- الحمود، علي طاهر، (2021)، تركمان العراق قلق الهوية والاندماج، عمان، مؤسسة فريدرش إيبرت.

ثالثاً:الابحاث

- مجيد، حسام الدين علي،و الخطاط، زالة سعيد يحيى، (2018)، نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء المجتمع العادل: دراسة في تمكين المرأة الكوردستانية، مجلةالعلوم السياسية العدد55، سنة ، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد.

- سوزه، سليم، (9تموز، 2021)، الديمقراطية التوافقية في العراق: إعادة إنتاج الأقليات الإثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية، مجلة سياسات عربية، العدد51.

- المهداوي، فارس حسن، (2021)، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها، مجلة لباب العدد 10، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، حزيران.

- الخزعلي، أمل هندي، (تموز/2010)، الانتخابات العراقية الثالثة مؤشرات التقدم ومتطلبات الاستمرار، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- والي، خميس حزام، و البدران، رياض غازي، (2017)، أثر تعدد عمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 48-49، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

- العكيلي، زيد عدنان محسن، علي، واحمد راضي، (2019)، اثر النظم الانتخابي في الاحزاب السياسية بعد 2003، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد40، جامعة كوفة.

-كيلي واخرون، (2005)، الحكومات التمثيلية وآليات الانتخاب، مجلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات ديمقراطية، العدد الرابع.

- فاضل، شاكر عبدالكريم، (2013)، الأقليات الدينية في العراق بين خطر الإرهاب وأزمة المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى.

- إسماعيل، كاروان أورحمان، و صديق، فلاح مصطفى، (2003)، المحكمة الاتحادية العليا وحماية الاقليات في العراق(دراسة تحليلية-تطبيقية)، سليمانية، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 4.

رابعاً: المؤتمرات

- الشكراوي، علي هادي، (2017)، إصلاح الطريقة الحسابية في نظام انتخاب مجلس النواب العراقي، بحث مقدم في مؤتمر كلية القانون والعلاقات الدولية بجامعة جيهان، بالتعاون مع كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية، تحت شعار (رضا الشعب مصدر لشرعية الحكومات).

خامساً:التقارير

- *اناضول، (2018/4/25)، برلمانات العراق، الأقليات الدينية تواجه هيمنة الأحزاب الكبيرة، يمكن الحصول عليه: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9% يوم الزياره (٢٠٢٣/٩/٢٥)*

- *طرفي، مؤيد، (3 اكتوبر 2021)، الأقليات العراقية تشكي من استحواذ الأحزاب على مقاعدها البرلمانية، اندبيندت عربية، يمكن الحصول عليه: https://www.independentarabia.com/node/26453/ يوم الزيارة 2023/7/5،*

- *الخطاب، فارس، (2020)، الأقليات الدينية والعرقية في المعادلة السياسية العراقية، الناشر موقع الجزيرة للدراسات، يمكن الحصول عليه: http://studies.aljazeera.net ، (يوم الزيارة 10/10/ ٢٠٢٣).*

- *معهد الولايات المتحدة للسلم، (2022/6/25)، الأقليات فقدت التمثيل الحقيقي في الانتخابات العراقية لعام 2021، الترجمة والنشر المدى، ، يمكن الحصول عليه: https://almadapaper.net//view.php?cat=260191 (يوم الزيارة 2023/1/20)*

- *ماكدوغال، غاي، (12-تشرين الثاني/2009)، الأقليات والمشاركة السياسية، وثيقة معلومات أساسية من الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، من فعاليات، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، المحفل المعني بقضايا الأقليات، الدورة الثانية، جنيف.*

سادساً:الدراسات والابحاث

- علي مجيد، حسام الدين، (تشرين الثاني/2015)، سياسة التمييز الإيجابي والكوتا النيابية: مقاربات إدارة التنوع الثقافي، بحث منشور على الموقع الالكتروني (ResearchGate)، على الرابط: http:/ /researchgate.net/publication/304168864 (يوم الزيارة 2020/10/15).

- الدائرة الاعلامة، مجلس النواب،(2013)، دراسة في دستور جمهورية العراق 2005، ط7، بغداد، يمكن الحصول عليه: https://iq.parliament.iq/ (يوم الزيارة 2020/10/15).

سابعاً:المواقع الالكترونية

- موقع المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، يمكن الحصول عليه: www.ihec.iq، (يوم الزيارة 2012/3/5).

- المعرفة الانتخابية ACE، (كانون الثاني/2019)، الأحزاب والمرشحين، منشور على موقع (المعرفة الانتخابية ACE)، يمكن الحصول عليه: https://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/default/mobile_browsing%D9%90، (يوم الزيارة 2012/3/5).

– فاضل، شفان، (2022)، التهميش السياسي للأقليات العرقية والدينية، في العراق، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، يمكن الحصول عليه: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2022/04/83ytg33.pdf، (يوم الزيارة 2023/7/5).

ثامناً:المصدر باللغة الكوردية

– عمر، موفق عادل، (2018)، كورسی پێکهاتەکان لە نێوان ماف وململانێی حزبە سیاسیەکان لە هەرێمی کوردستان، ماڵپەڕە پێنووس، لینکی سەرچاوە http://penus.krd/index.php/ckb/2018-، (ڕێکەوتی سەردانی 2023/2/11).

تاسعاً:المصادر باللغة الانكليزية:

Salloum, S. & Hassan, M. ,(2016), Political Participation of Minorities in Iraq, Human Rights Violations Against Iraqi Minorities After ISIS, Report (2), (online), Available at: https://www.heartlandalliance.org/wp-content/uploads/2016/01/HumanRightsViolationsReport-English.pdf

-Alaca, M. & Aydogan, B.,(18 MARCH 2022,) Political Representation of Iraqs Minorities: Tool for Dominant Parties, Al Sharq Strategic Research, (online), Available at: https://www.heartlandalliance.org/wp-content/uploads/2016/01/HumanRightsViolations-

-Taneja, p., (2011) , Iraq's Minorities: Participation in Public Life, Report to Minorities Rights Group International, and Iraqi Minorities Council, (online), Available at: https://orsam.org.tr//d_hbanaliz/203eng.pdf, (Visit date, 7/7/2023,)

-Clayton, A., (May 2021) How Do Electoral Gender Quotas Affect Policy? Published by Annual Review of Political Science, Vol.24, pp.235-252, Volume, https://www.annualreviews.org/doi/pdf/10.1146/annurev-polisci-041719-102019

ڕۆڵی پارتە سیاسیەکان لە نوێنەرایەتی پەرلەمانی کەمینەکانی عێراق لە ساڵی ٢٠١٠ ەوە(گرفت وچارەسەرییەکان)

طالب عبدالعزیز محمد/بەشی سیستەمە سیاسیەکان وسیاساتی گشتی،کۆلێژی زانستە سیاسیەکان،زانکۆی سەلاحەدین-هەولێر،هەریمی کوردستان،عێراق
talib.muhammad@su.edu.krd

پوختە
ئامانجی ئەم لێکۆڵینەوەیە تاوتوێکردنی هەوڵەکانی پارتە دەسەڵاتدارەکانە بۆ کۆنترۆڵکردنی کورسی کۆتای پێکهاتەکانە لە ئەنجومەنی نوێنەرانی عێراق، و ئەگەری توانەوەی بوونی سیاسی کەمینەکانی زمانەوانی وئایینی وئیتنیکی لە نێو سیاسەتی ئەم پارتانەدا. وپاشکۆیەتی پارت ونوێنەری کەمینەکان بۆ سیاسەتی ئەم پارتە سیاسیانەی دەسەڵات کە سەر بە پێکهاتە گەورەکان هەژمار دەکرێن، وبەهەدەردانی نوێنەرایەتی ڕاستەقینەیان بۆ کەمینەکان، بەتایبەت لە ژێر سایە وسێبەری سەرکێشان بۆ جەمسەرگیری ڕەگەزی وتایفەگەری لە وڵاتدا، وله لایەکیتر لاوازی یاخود نەبوونی جەمسەرگیری سیاسی وئایدیۆلۆژی لە گۆڕەپانی سیاسی. گشت ئەمانە وادەکات ئامانج لە بوونی کۆتاکە لە باربەبات، کە بریتیە لە مسۆگەرکردنی ئامادەگی سیاسی کەمینەکان وکاریگەری دانانیان لە بڕیاری سیاسی گشتی وڵات. ئەم شێوەیەش لە سیاسەتکردن کەمینەکان دادەماڵدرێن لە هەر ڕۆڵێکی سیاسی کە لە ئێستاو دواڕۆژدا هەیانبێت لە وڵات. بەتایبەت لە ژێر سێبەری ئەوەی کە سیستەمی سیاسی نوێی عیراق لۆژیکی زۆرینەی پێکهاتەیی سەپاندووە لەبری زۆرینەی سیاسی وئایدیۆلۆژی، وە ئەم ڕەوتی پشکپشکێنەی کە سیستەمی سیاسی لەسەر بنیاتنراوە پێگەی سیاسی کەمینەکان تەواو لاواز ئەکات.

وشە سەرەکییەکان :پارتە سیاسیەکان،کەمینەکان،نوێنەرایەتی پەرلەمانی،کورسی کۆتا

The Role of Political Parties in The Parliamentary Representation of Minorities in Iraq Since 2010 (The Problem and Treatments)

Talib Abdulazeez Muhammad/Department of Political Systems and Public Policies, college of Political Sciences/ Salahaddin University-Erbil, Kurdistan Region, Iraq
talib.muhammad@su.edu.krd

Abstract
This study aims to discuss the issue of the ruling parties' efforts to control the quota seats allocated to the components in the Iraqi Council of Representatives, and the danger of the political presence of ethnic, religious and linguistic minorities dissolving within the policies of those parties, or the identification of minority parties and representatives with the policies of parties affiliated with the major components, and then the loss of their representation. Real. Which destroys the goal of the quota system, which is to ensure the presence of minorities and their influence on the general political decision in the country, and thus takes away the ability of minorities to play any role in the present and future of the country, and the new political system in Iraq imposes the logic of the component majority instead of the political majority, and the approach The quotas on which it was built reduces the political status of minorities.

Key words: political parties, Minorities, Parliamentary representation, Quota seats